

أضواء المصاييح
على ميراث الجسد الصحيح

أعداد

د. عبد الحسيب عبد السلام يوسف رضوان

مدرس بكلية الشريعة والقانون – فرع دمنهور

جامعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين •

• • • أما بعد

فان من نعمة الله - جل ثناؤه - أن تضمن القرآن الكريم بيان
فرائض الورثة الذين يوجدون بعد الميت - غالباً - وكان بيان القرآن
الكريم لتلك الفرائض واضحاً قاطعاً في أغلبها ، وفي قليل منها غير قاطع
مما أدى الى اختلاف المجتهدين فيها ومن ذلك ميراث البنين فخالف ابن
عباس فيهما شهير ، وأيضا خلفه في عدد الاخوة الذي تحجب به الأم
من الثلث الى السدس •

أما ما لم يبينه القرآن بجلاء ، ولم ترد فيه سنة بينة سواء كانت
متواترة أو غيرها فقد اختلف فيه المجتهدون اختلافاً كثيراً سواء في ذلك
السلف من العلماء أو الخلف ؛ ومما اختلف العلماء في ميراثه - سلفاً
وخلفاً - « الجد الصحيح » لانه كما يسمى جدا يطلق عليه لفظ الأب
في عبارات بعض المتكلمين - بل إن القرآن الكريم لم يضم بين كلماته
العالية لفظ « الجد » ، بل أطلق عليه لفظ الأب ، ونسب الأحفاد اليه
بنسبة البنوة ، وازداد خلافهم وتأويلهم اذا كان مع الجد في مسألة
الميراث اخوة أو أخوات أو اخوة وأخوات لغير أم ، بل قل : ان كثيراً
منهم أحجم عن الدخول في هذه المسائل وخاف من القول فيها ، وان
نسب الى بعضهم - بعد ذلك - قول فيها ، وصار لبعضهم الآخر مذهب
اشتهر عنه •

ومن أقوالهم ما يأتي :

(أ) عن علي - رضی الله عنه : « من سره أن يتقحم جراثيم جهنم فليقض بين الجد والاخوة » •

(ب) عن عمر بن الخطاب - رضی الله عنه - : « أجرؤكم على الجد أجرؤكم على النار » •

وغير ذلك مما ستقرأ في البحث ان شاء الله •

ولما كان ذلك الشأن في ميراث الجد رغبت في اعداد بحث في هذا الموضوع يضم أقوال العلماء والاستدلال لكل قول أو توجيهه سواء كان القول للسلف أو لأرباب المذاهب المشهورة أو الدراسة ، وسواء من رويت عنه رواية واحدة أو من اختلف عنه الرواية ، وسواء كان القول لامام المذهب أو لبعض المجتهدين فيه ، غير أنه لما كانت أقوال فقهاء المذاهب واجتهاداتهم منضوية تحت أقوال السلف ادرجت أقوال أرباب المذاهب ضمن أقوال من أخذوا عنهم ، واذا كان لهم اجتهاد فوق اجتهاد من أخذوا عنه ذكرته أثناء العرض كقول مالك في المسألة المالكية وشبهها مع أخذه - رضی الله عنه - بمذهب زيد بن ثابت - رضی الله عنه - مع توضيح كل قول أو مذهب بالأمثلة التي تجلوه وتوضحه •

وقد خرج البحث في فصلين وخاتمة على النحو التالي :

الفصل الأول - دراسة تمهيدية ، ويضم المباحث الآتية :

١ - المبحث الأول : الجد في اللغة ، القرآن والجد ، الجد موضوع الدراسة •

٢ - المبحث الثاني : المقصود من لفظ الكلاله في القرآن الكريم •

- ٣ - المبحث الثالث : حول اطلاق لفظ الأب في القرآن على الجد *
- ٤ - المبحث الرابع : خوف أهل العلم من لكلام في ميراث الجد والاخوة ثم فتواهم فيه *
- الفصل الثاني - مذاهب العلماء في ميراث الجد ويضم المباحث الآتية :

- ١ - المبحث الأول : المجمع عليه في ميراث الجد *
- ٢ - المبحث الثاني : بعض ما ورد فيه اختلاف *
- ٣ - المبحث الثالث : أقوال في ميراث الجد والاخوة لغير أم *
- ٤ - المبحث الرابع : مذهب عبد الله بن مسعود *
- ٥ - المبحث الخامس : حكم الجد في الميراث والحجب حكم الأب
- ماما *

- ٦ - المبحث السادس : مذهب زيد بن ثابت *
- ٧ - المبحث السابع : مذهب علي بن أبي طالب *
- ٨ - المبحث الثامن : موقف بعض الأقاليم الإسلامية *
- ٩ - المبحث التاسع : في بعض مسائل الجد والاخوة ، وبيان الأقوال المروية فيها *

الخاتمة : تضمنت بيان ما انتهت اليه الدراسة *

وتكون الدراسة بعد ذلك قد جمعت بين الاصلة في الأحكام والحدائث في العرض **
والله ولي التوفيق ،،،

د. عبد الحسيب عبد السلام يوسف رضوان

قسم الفقه - كلية الشريعة والقانون بدمنهور

الفصل الأول

دراسة تمهيدية

المبحث الأول

ويشمل هذا المبحث المسائل الآتية :

❶ المسألة الأولى - الجد في اللغة :

الجد : أبو الأب وأبو الأم وابن علا^(١) ، ويجمع على : أجداد ،
رجدود ، وجدودة^(٢) .

وعلى هذا المعنى يقال لأبي الجد « جد » . ويقال لأبي أم الأب
« جد » ، ويقال لأبي أم الأم « جد » وهكذا .

وبعبارة أخرى : الجد هو كل ذكر له بالنسبة للانسان قرابة ولادة
ما عدا الأب ، سواء دخلت الذكورة في قرابته مطلقا ، أو الأنوثة
مطلقا ، أو اختلطت في نسبه الى الميت الذكورة والأنوثة .

❷ المسألة الثانية - القرآن والجد :

لم يرد ذكر للفظ الجد القرآن الكريم ، وانما عبر عنه القرآن
بلفظ الأب تارة ، وتارة أخرى باضافة البنوة اليه .

(١) المصباح المنير : ص ٩٢

(٢) المعجم الوسيط : ص ١١٠

● ومما ورد التعبير فيه بلفظ الأب :

١ - قوله تعالى : « واتبعت ملة آبائي ابراهيم واسحاق ويعقوب » (٣) .

وهذا القول من يوسف عليه السلام لصاحبي السجن وقد عبر عن ابراهيم ، واسحاق ، ويعقوب بأبائه ، ويعقوب أبوه ، واسحاق جده ، و ابراهيم جد أبيه .

٢ - قوله تعالى : « ملة أبيكم ابراهيم » (٤) .

والكلام موجه الى المسلمين المعاصرين للنبي عليه الصلاة والسلام ، ولم يكن ابراهيم عليه السلام أباهم ، وإنما كان جدا أعلى من جدودهم .

٣ - قوله تعالى : « قالوا : نعبد الهك واله آبائك ابراهيم واسماعيل واسحاق الها واحدا ونحن له مسلمون » (٥) .

وهذا القول من أبناء يعقوب لأبيهم حين سألهم عما يعبدون من بعده ، فأجابوه هذه الاجابة ، وعبر القرآن عن ابراهيم واسماعيل واسحاق بلفظ آبائه ، و ابراهيم جده ، واسماعيل عمه ، واسحاق أبوه .

● ومما ورد باضافة البنوة اليه :

١ - قوله تعالى : « يا بني آدم خذوا زينتكم » (٦) .

(٣) يوسف ، آية / ٣٨

(٤) الحج ، آية / ٧٨

(٥) البقرة ، آية / ١٣٣

(٦) الاعراف ، آية / ٣١

وآدم بالنسبة لجميع الناس المخاطبين والذين من بعدهم جدهم
الأعلى ووجه الدلالة أن من كان الانسان ابنه كان هو أباه •

٢ - قوله تعالى : « ورسولا الى بنى اسرائيل أنى قد جئتكم
بآية من ربكم » (٧) •

فالقوم الذى أرسل اليهم عيسى - عليه السلام - عبر للقرآن عنهم
بقوله : « بنى اسرائيل » ولم يكن اسرائيل أباهم وانما كان جدهم •

والسؤال الآن : هل هذا التعبير القرآنى عن « الجد » حقيقة
أم مجاز ؟ هذا ما سيتضح بعد •

• المسألة الثالثة - الجد موضوع الدراسة :

الجد الذى هو موضوع الدراسة هو الجد أبو الأب وان علا ،
وقد أدلى الى الميت من جهة أبيه ، ولم يدخل فى نسبه الى الميت أثنى ،
ويطلق عليه عند بعض الفقهاء الجد الصحيح كما يطلقون على الجد
الذى دخل فى نسبه الى الميت أثنى جدا فاسدا ، وأطلق بعضهم غير
صحيح •

وسبب هذه التسمية عندهم أن تخلل الأم فى النسبة يقطع
النسب ، والنسب للتعريف والشهرة وذلك بكون بالذكر دون الاناث (٨) •
والجد الفاسد ليس من ذوى الفروض ولا من العصبات ، بل هو
من ذوى الأرحام يرث عند من يقول بتوريثهم •

وبعض المعاصرين من يشتغلون بالدراسات الفقهية يرى أن يسمى

(٨) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق : ٢٣٠/٦ - ٢٣١

(٧) آل عمران ، آية / ٤٩

الجد الصحيح بالجد العاصب ، وقد أطلق السوربون في تشريعاتهم على الجد الصحيح الجد العصبي ، وعلى الجد الآخر الجد الرحمي ، فالأول نسبة إلى العصبية ، والثاني نسبة إلى الرحم^(٩) ، وهذه التسمية أولى بالاعتبار لأن فيها تحديدا للقراءة ، وتكريما للمجدودة .

* * *

المبحث الثاني

الكلالة

● المعنى اللغوي :

جاء في القاموس المحيط : الكلالة من لا ولد له ولا والد ، ومالم يكن من النسب لجا - لاصق النسب - أو من تكلم نسبه بنسبك كابن العم وشبهه ، أو هي الاخوة لأم ، أو بنو العم الأباعد ، أو ما خلا الولد والوالد ، أو هي من العصبية من ورث معه الاخوة للأم^(١٠) .

وأما اشتقاق لفظ الكلالة فلاهل اللغة قولان فيه^(١١) :

● أحدهما :

أن اشتقاق الكلالة من قولهم : تكلمه النسب أي أحاط به ، ومنه يقال تكلم الغمام السماء أي أحاط به من كل جانب ، ومنه الاكليل فإنه يحيط بجوانب الرأس ، ومنه الكل والمراد به الجمع والاحاطة ، وذلك

(٩) الوسيط في أحكام التركات والموارث - زكريا البري ص ١١١ -

هامش .

(١٠) ج ٤ / ٤٦

(١١) المبسوط للرخسي : ١٥٣/٢٩

لا يتحقق فى الآباء والأولاد ، لأن اتصال كل واحد منهما بصاحبه من جانب واحد ، وإنما يتحقق هذا فيما سوى الآباء والأولاد فإن الاتصال يحيط من الجانبين ومن ذلك قول الفرزدق :

ورثتم قناة المجد لا عن كلاله عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

● ثانيهما :

أن اشتقاق الكلالة من قولهم : حمل فلان على فلان ثم كل عنه ، أى بعد ، ومنه الكل وهو اسم لما تباعد عن المقصود * ومعنى التباعد إنما يتحقق فيما عدا الوالد والولد لكون الاتصال بواسطة أو بواسطتين أو واسطات) * .

والذى يؤخذ من المعنى اللغوى أمران :

- الأول : الكلالة تطلق على المرء نفسه الذى ليس له والد ولا ولد .
- الثانى : الكلالة تطلق على القرابة التى ليس فيها والد ولا ولد .
- فالولد يتبع أباه مباشرة ، والنافلة - الحفيد - تابع فى نسبه أيضا .

● ما ورد فى الكلالة :

اولا - القرآن الكريم :

١ - قال الله تعالى : « وان كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث » (١٢) * .

وفى قراءة ابن مسعود : وله أخ أو أخت من أم (١٣) * .

(١٢) النساء ، آية / ١٢

(١٣) تفسير ابن كثير : ٣٩٥/١ ، المغنى لابن قدامة : ١٦٧/٦

وأجمع أهل العلم على أن المراد بالأخ والأخت هنا الأخ والأخت من الأم (١٤) .

٢ - قال الله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله ، ابن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ، فان كاتتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين يبين الله لكم أن تصلوا والله بكل شىء عليم » (١٥) .

وهذه الآية يقال عنها أنها « آية الصيف » وروى أن الذى سماها ذلك هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكأن المراد والله أعلم ، أنها نزلت فى فصل الصيف (١٦) .

قال قتادة : وذكر لنا أن أبا بكر الصديق قال فى خطبته : ألا ان الآية التى نزلت فى أول سورة النساء فى شأن الفرائض أنزلها الله فى الولد والوالد ، والآية الثانية أنزلها فى الزوج والزوجة والأخوة من الأم ، والآية التى ختم بها سورة النساء أنزلها فى الأخوة والأخوات من الأب والأم ، والآية التى ختم بها سورة الأنفال أنزلها فى أولى الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله مما جرت الرحمة من العصبية (١٧) .

ثانيا - ما نسب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى معنى الكلاله :

١ - روى الحاكم بسند فيه يحيى الحماني عن أبي سلمة عن أبي هريرة : ان رجلا قال : يا رسول الله ، ما الكلاله ؟ قال : أما سمعت الآية

(١٤) المغنى لابن قدامة : ١٦٧/٦

(١٥) النساء ، آية / ١٧٦

(١٦) تفسير ابن كثير ١/٥٠٨ - ٥٠٩

(١٧) تفسير ابن كثير ١/٥٠٨ - ٥٠٩

التي نزلت في الصيف ، * « يستفتونك قل : الله يفتيكم في الكلالة ،
والكلالة من لم يترك ولدا ولا والدا » (١٨) * .

وقال الحاكم : هذا صحيح على شرط مسلم * .

وتعقبه الذهبي وقال : الحماني ضعيف ورواه عبد بن حميد ،
وأبو داود في المراسيل (١٩) * .

٢ - أخرج أبو الشيخ عن البراء بن عازب أنه قال : سئل رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الكلالة ، فقال : « ما خلا الولد والوالد » (٢٠)
وهذا الحديث منقطع وليس بعروف (٢١) * .

٣ - عن أبي اسحاق عن البراء بن عازب ، قال : جاء رجل الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، يستفتونك في الكلالة ، فما
الكلالة ؟ قال : « تجزيك آية الصيف » * .

فقلت لأبي اسحاق - يعنى السبيعي - : هو من مات ، ولم يدع
ولد ولا والدا ؟ قال : كذلك ظنوا أنه كذلك (٢٢) * .

٤ - عن جابر بن عبد الله قال : اشتكيت ، وعندى سبع أخوات ،
فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنفض في وجهي ، فأفقت ،
فقلت : يا رسول الله ، ألا أوصي لأخواتي بالثلثين ؟ قال : أحسن ، قلت :

(١٨) فتح الباري : ٢١/١٢ ، اعلاء السنن : ٣٦٠/١٨

(١٩) اعلاء السنن : ٣٦٠/١٨

(٢٠) نفس المرجع : ٣٦٢/١٨

(٢١) نفس المرجع : ٣٦٢/١٨

(٢٢) مختصر سنن أبي داود : ١٦٣/٢ - ١٦٤

الشطر؟ قال : أحسن ، ثم خرج وتركنى ، فقال : يا جابر ، لا أراك ميتاً من، وجعك هذا ، وإن الله قد أنزل ، فبين الذى الأخواتك ، فجعل لهن الثلثين ، قال فكان جابر يقول : أنزلت هذه الآية فى « يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة » (٢٣) .

وفى رواية عن جابر : أتانى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعودنى وأنا مريض لا أعقل ، فتوضأ فصب الوضوء على فعقلت : فقلت : كيف الميراث ؟ فانما ترثنى كلاله فنزلت آية الفرائض (٢٤) .

وفى فتح البارى : وقد وقع فى حديث جابر الذى فى الصحيحين . فقلت : يا رسول الله : انما يرثنى كلاله (٢٥) .

ثالثاً - ما ورد عن الصحابة :

١ - عن عاصم الأحول ، عن الشعبي ، قال أبو بكر الصديق : انى رأيت فى الكلالة رأياً ، فان كان صواباً فمن الله وحده لا شريك له ، وان يكن خطأ فبنى ومن الشيطان ، والله منه برىء ، ان الكلالة ما خلا الولد والوالد ، فلما استخلف عمر قال : انى لأستحى من الله أن أخالف أبا بكر فى رأى رآه « رواه ابن جرير (٢٦) » .

٢ - روى البيهقى عن عاصم الأحول ، عن الشعبي ، قال عمر رضى الله عنه الكلالة ما عدا الولد (٢٧) .

(٢٣) مختصر سنن أبى داود : ١٦٢/٤ - ١٦٣

(٢٤) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار : ٩٩/٢

(٢٥) ج ٣/١٢ ، صحيح مسلم : ١٢٣٥/٣

(٢٦) اعلاء السنن : ٣٥٤/١٨ - ٣٥٥

(٢٧) نفس المرجع : ٣٦٢/١٨

وروى البيهقي عن السميطة بن عمير أن عمر بن الخطاب قال :
أتى على زمان ما أدري ما الكلالة ، وإذا الكلالة من لا أب له ولا ولد» (٢٨)

وعن ابن عباس - رضى الله عنه - أن عمر بن الخطاب - رضى
الله عنه - أوصى عند موته فقال : الكلالة كما قلت ، قال ابن عباس :
وما قلت ؟ قال : من لا ولد له (٢٩) .

وروى عنه من رواية سعيد بن المسيب لما حضرت عمر الوفاة دعا
بكتاب كتبه فى الكلالة فمحاها وقال : ترون فيه رأيكم (٣٠) .

٣ - عن الحسن بن محمد قال : سألت ابن عباس - رضى الله عنه -
فقال : هو ما عدا الولد والوالد ، قال : قلت : فإن الله عز وجل يقول :
« ان امرؤ هلك ليس له ولد » قال : فغضب وامتهرنى (٣١) .

وقد اتضح أن أبا بكر وابن عباس وعليهما وزيدا وابن مسعود وأكثر
الصحابة على أن الكلالة ما عدا الولد والوالد .

وأن عمر - رضى الله عنه - قد رويت عنه روايات مختلفة .

فروى عنه مثل قول عامة الصحابة ، وروى عنه أنها ما عدا الأب
والولد ، وروى عنه أنها ما خلا الولد ، وروى عنه أنه لم يقض فى الكلالة
بشئ ، وروى عنه أنها ما خلا الأب . ويرى البعض أنه يمكن التوفيق بين
ما روى عن عمر على النحو التالى (٣٢) :

(٢٨) نفس المرجع : ٣٦٢/١٨

(٢٩) معالم السنن للخطابى - هامش سنن أبى داود : ٣١١/٣

(٣٠) المعتصر : ٩٩/٢

(٣١) نفس المرجع : ٩٩/٢ - ١٠٠ ، معالم السنن للخطابى : ٣١١/٣

(٣٢) اعلاء السنن : ٣٥٦/١٨ - ٣٥٧

١ - قوله : « ما خلا الوالد والولد » يحمل على موافقته لأبى بكر
كما ورد أو أنه أراد بالوالد الأب فقط .

٢ - قوله : ما خلا الأب . يحمل على أن الأب ليس من الكلالة
وليس معناه أن غيره كلهم كلاله .

٣ - قوله : ما خلا الولد ، ليس معناه أن ما سوى الولد كلهم كلاله
لأنه صرح أن الأب ليس كلاله .

٤ - يحمل عدم قضائه فى الكلالة على عدم ثقته فيما قضى فى الجد
والدليل على أن عسر خالف أبا بكر فى الكلالة : أن خلافه فى الجد
مشهور .

ويتضح من النقل المذكور أن الأقوال السابقة على أن المقصود
بالكلالة انما هى اسم للميت ، أو للورثة ، والذي عليه المدار هو ما يترتب
عليه اختلاف فى الأحكام ، وسواء كانت الكلالة اسما للميت ، أو اسما
للورثة فلا فرق فى الأحكام فى هاتين الحالتين .

وقيل : الكلالة قرابة الأم ، واحتجوا بقول الفرزدق الذى سبق
ذكره وهو يفيد أنهم ورثوا الملك عن الآباء لا الأمهات (٣٣) .

وقيل : إن الكلالة هى الورثة نفسها حالة لم يكن للميت والد
ولا ولد وتكون « كلاله » فى الآية منصوبة على أنها صفة لمصدر
محذوف ، أى وراثه كلاله (٣٤) .

وذهب البعض الى أن الكلالة اسم للمال الموروث (٣٥) .

(٣٣) المغنى : ١٦٨/٦

(٣٤) شرح النووى لصحيح مسلم هامش ارشاد السارى : ٦٠/٧

(٣٥) شرح مسلم للنووى : ٦١/٧

وتوجيه هذا القول أنهم قالوا إن « كلاله » منصوبة على أنها
«فعل ثان ليورث كما تقول : أورث زيد مالا (٣٦)» .

وقالت الشيعة : من ليس له ولد وابن كان له أب أو جد (٣٧) .

● استنباط العلماء لمعنى الكلاله :

يقول الله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله ان امرؤ
هلك ليس له ولد » .

وخلصه ما قاله الخطابى هنا :

١ - الوالد والولد مشتقان من الولادة ، فكل واحد منهما يتعلق
بالآخر ، ويتعدى اليه بطريق الدلالة ، فكل من انتظمه اسم الولادة من
أعلى وأسفل فانه قد يحتتمل أن يدعى ولدا ، فالوالد يسمى ولدا لأنه قد
ولد ، والمولود يسمى ولدا لأنه قد ولد .

٢ - وذلك مثل الذرية فهى مشتقة من ذرأ الله الخلق ، فالوالد ذرية ،
لأن الولد ذرىء منه ، والولد ذرية ، لأنه قد ذرىء - أى خلق - يدل
لذلك قوله تعالى : « وآية لهم أنا حملنا ذريتهم فى الفلك المشحون » (٣٨)
والمراد نوح ومن معه وهم آباء فجعلهم ذرية كالأولاد لصدور الاسمين
جمعا عن الذرء . وفى لغة العرب توسع وانبساط .

٣ - يقع التوسع والانبساط من وجوه :

منها : الاشتقاق والتركيب .

(٣٦) املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات : ١٧٠/١

(٣٧) شرح مسلم للنووى : ٦١/٧

(٣٨) يس ، آية / ٤١

- ومنها : المجاز والتشبيه
- ومنها : الاستعارة والتقريب

٤ - على هذا قد يصح أن يكون المراد بقوله تعالى : « ان امرؤ هلك ليس له ولد » أى ولادة فى الطرفين من أعلى وأسفل وهو معنى قول الصحابة وعامة الفقهاء أن الكلالة من ليس له ولد ولا والد^(٣٩).

وقد قال قريبا من هذا القول السرخسى من أئمة الحنفية (٤٠) .

❶ وقد رد على هذا الاستنباط (٤١) بما يأتى :

(أ) اللغة لا تساعد عليه .

(ب) ولو سلم هذا لشمل الأمهات لأنهن والدات ، والاخوة والأخوات لأنهم يتولدون من الآباء والأمهات .

• وواضح أن الذرية فى سياق الآية ، أن كلا منهم فرع أيبه . ويضاف الى ذلك - أن هذا أى التعبير بالولد عن الولادة - تعبير بالمشتق عن المصدر ، وهذا يحتاج الى قرينة ولا قرينة هنا .

ويقول الخطابى : « وقيل : ان بيان الشرط الآخر الذى هو الوالد مأخوذ من حديث جابر بن عبد الله وفيه أنزلت الآية وكان ذلك من باب زيادة السنة على الكتاب ، وكان جابر يوم نزول الآية لا ولد ولا والد^(٤٢) »

(٣٩) معالم السنن : ٣٠٩/٣

(٤٠) المسوط : ١٥٢/٢٩

(٤١) اعلاء السنن : ٣٥٩/١٨

(٤٢) معالم السنن : ٣١٢/٣

ويقال ردا على ذلك : ان هذا الذى ذكر سببا لاشتراط الوالد - وهو حال جابر - يقوى القول المنسوب لعمر - رضى الله عنه - أنه ما خلا الولد . لأن حال جابر أنه خال من الوالد والولد حال السؤال ، ولكن الآية عنيت بذكر اشتراط عدم الولد .

● والذى أراه :

أولا : أنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء فى تفسير الكلاله ، وأقصى ما يقال فيما ورد أنه مرسل .

ثانيا : أن الوارد رأى للنصحابة يحتمل الصواب والخطأ كما جاء فيما ورد عن أبى بكر - رضى الله عنه - .

ثالثا : صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أحال السائل الى الآية الثانية : « يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله ... » فدل هذا على أن معنى الكلاله فى الآيتين واحد .

كما دل على أن تفسير الكلاله هو ما فى الآية الثانية المحال عليها .

فقد ورد أن عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة . فذكر نبى الله صلى الله عليه وسلم ، وذكر أبى بكر ، ثم قال : انى لا أدع بعد شيئا أهم نندى من الكلاله ، ما راجعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى شيء ما راجعته فى الكلاله ، وما أغلظ فى شيء ما أغلظ لى فيه ، حتى طعن بأصبعه فى صدرى ، وقال : « يا عمر ! ألا تكفيك آية الصيف التى فى آخر سورة النساء . وان أعش أقض فيها بقضية ، يقضى بها من يقرأ القرآن ، ومن لا يقرأ القرآن (٤٣) » .

فعمر قال مقولته : ان أعش ... الخ مؤملا أن يصل فيها الى شيء ،

(٤٣) صحيح مسلم : ١٢٣٦/٣

وكان خلافا حدث في عهده أو قبله ، لكن ما روى عنه هو ما ذكرت ،
ويبقى هنا أمر الاحالة الى آية الصيف ، وقول رسول الله لعمر :
« ألا تكفيك آية الصيف » استفهام تقريرى ، والاستفهام التقريرى
يؤكد المعنى •

وعليه يجب المصير الى ما أفادته هذه الآية والأخذ بظاهرها وهو أن
الكلالة إنما تكون عند فقد الولد •

وهذا أعمال لظاهر النص ، أو على الأقل يفيد ذلك المعنى فى أحكام
الفرائض •

والذى يدفع الى ذلك ما يأتى :

١ - أن الله تعالى قال : ان امرؤ هلك ليس له ولد ... الخ •

وعلى اعراب جملة : ليس له ولد • حالا ، والحال وصف فى المعنى
واعتبار الوصف هنا لا بد منه لأنه يتميز عن غيره ، فالولد يتميز عن
الوالد فى أحكام الفرائض بما يأتى :

(أ) أنه أولى بالتعصيب من الأب ان كان ذكرا •

(ب) أنه يحجب الزوج والزوجة ، والأم حجب نقصان ، وليس ذلك
للأب •

(ج) الولد الذكر يعصب أخته التى فى درجته ، وان كان حفيدا
يعصب الحفيدة الأعلى منه درجة اذا حجت من الميراث حجب حرمان ،
ولم يعصب الأب الأم وان كانت فى درجته ، ولا يؤثر فيها ، بل يؤثر
فيها الاخوة وان لم يكونوا وارثين ، اذا كانوا أكثر من واحد فى قول
الجماهير ، وان كانوا أكثر من اثنين عند ابن عباس وسواء كانوا ذكورا
فقط أم كانوا أناثا فقط ، أم كانوا ذكورا واناثا •

ونحن بهذا لم نخالف قول الجماهير : ان الكلالة هي ما خلا الولد والوالد - في العمل ، لأن الأب يحجب الاخوة بالاجماع ولا نستطيع أن نتخطى الاجماع وخاصة الاجماع المعتمد على النص وهذا النص هو قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر » (٤٤) .

والأب أولى من الأخ والأخ يرث بالتعصيب ، وأخته المنفردة صاحبة فرض وليست أولى منه ، فما دام الأب يحجبه فانه يحجبها أيضا .

٢ - أنه يبين لم ينته الصدر الأول على قول واحد في معنى الكلالة المقصود في القرآن الكريم .

٣ - أيضا بقى الخلاف بين العلماء في تفسير معنى الكلالة . لذلك لم نجد حرجا في السير وراء ظاهر النص دون مخالفة للعلماء بل عين أتباع السنة .

رابعا : يرى بعض العلماء أن قوله تعالى : « ليس له ولد » ليس المقصود منه تفسير الكلالة ، وانما المقصود به بيان الحكم الخاص بالكلالة ، وبيان ميراث الاخوة والأخوات لغير أم ، فلما أذن أراد أن ينبه على أن الاخوة والأخوات لغير أم يقومون مقام أبناء وبنات الميت ذكر ذلك اللفظ ولم يذكره في الآية الأولى « وان كان رجل يورث كلاله » وان حصل به شرح الكلالة في الجملة إلا أنه قصد به التبيه المذكور (٤٥) .

ونحن نرى أن ما قاله من بيان الحكم مسلم أما أنه ليس مقصودا به تفسير الكلالة فهذا ما لا نسلم به ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أحال السائل على هذه الآية .

(٤٤) صحيح البخارى هامش فتح البارى : ٩/١٢ ، مسلم : ١٢٣٣/٣

(٤٥) اعلاء السنن : ٣٦٠/١٨

ونقول : ان جميع الأوصاف - التي ذكرت - والشروط انما سيقت
لبيان الحكم أيضا • والقائل قد سلم بأن هذا الوصف قد فسر معنى الكلاله
في الجملة •

خامسا : ذكر ابن حجر في فتح الباري نقلا عن السهيلي أنه تعجب
من أن آية الكلاله الأولى لم ترث فيها الأخت مع البنت مع أنه لم يقيد
فيها بقوله : « ليس له ولد » وقيد به في الآية الثانية مع أن الأخت ورثت
فيها مع البنت •

والحكمة فيها أن الآية الأولى عبر فيها بقوله تعالى : « وان كان
رجل يورث كلاله » فان مقتضاه الاحاطة بالمال • فأغنى لفظ يورث عن
القيد ، ومثله في الآية الثانية وهو يرثها ان لم يكن لها ولد يحيط
بميراثها • وأما الآية الثانية فالمراد فيها الولد الذكر • ولم يعبر فيها بلفظ
يورث فلذلك ورثت البنت مع الأخت (٤٦) •

ونقول هذا غير مسلم للسهيلي ، لأن الكلاله هي الكلاله غير أن
الأخت هناك أو الأخ هما الأم وقد انعقد الاجماع على حجب أبناء الأم
بالفرع الوارث مطلقا ذكرًا كان أم أنثى • أما الأخت في الآية الثانية
فهى الأخت لغير أم • وقد ورثت مع البنت هنا لا بالفرض كما هو المذكور
في الآية • اذ الذى في الآية هو الفرض بدليل قوله تعالى « فلها نصف
ما ترك » • ولكن ميراثها مع البنت انما كان بالتعصيب بدليل حديث :
قضاء ابن مسعود في ابنة وابنة ابن وأخت لأب وأم - وقال ساقضى
بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم : لابنته النصف ، ولابنة الابن
السدس تكملة للثنتين ، وما بقى فلأخت من الأب والأم (٤٧) •

* * *

(٤٦) ج ٢١/١٢ - ٢٢

(٤٧) سنن أبى داود : ٣١٣/٣ - ٣١٤ ، البخارى : ٢١/١٢ ، وانظر
نيل الأوطار ٥٨/٦ ، فتح البارى ١٤١/٢٥ - طبعة مكتبة القاهرة اصحابها
على يوسف سليمان بالصناديقية بالأزهر .

المبحث الثالث

حول إطلاق لفظ الأب على الجد

تقدم في المسألة الثانية من المبحث الأول أن القرآن الكريم عبر عن الجد بكلمة أب ، أو بنسبة الابن اليه ، وكذا السنة •

فهل التعبير عن ذلك حقيقة أو مجاز ؟

يرى بعض العلماء أن هذا التعبير حقيقة لأن الأصل في الاطلاق الحقيقة ولا يصار الى المجاز الا بقريئة • وإن تفاوت مراتبه بحسب القرب واليعد •

يعضد هذا أن أهل العلم أجمعوا على أمور بالنسبة للجد هي أحكام للأب وقالوا إن الجد مثله تماما • منها :

أنه كالأب في الشهادة له ، وفي العتق عليه ، وأن لا يقتص منه وأنه ذو فرض ، وأنه عاصب •

وكذلك يضرب له بسهم مع أصحاب الفروض هو السدس ، كما يضرب للأب (٤٨) •

أيضا هو الأب وله سبب بالولادة بعضا بالنسبة لابن الابن •

فيكون اطلاق الأبوة عليه اطلاقا حقيقيا •

ويرى البعض الآخر أن الاطلاق هنا على سبيل المجاز إذ أنه اذا أطلقت كلمة أب لا يفهم منها الا الأب المباشر ، وكذلك اذا أطلقت ابن لا يفهم منها الا الابن الصلبي •

(٤٨) فتح الباري : ١٦/١٢

أما اطلاق الأبوة على الجدود ، والبنوة على الأحفاد فهذا نوع من التوسع وذلك لما يأتي :

١ - العرب قد استعملوا لفظ الجد لأبي الأب وان علا ، كما استعملوا لفظ السبط ، والحفيد ، وورد لفظ النافلة في القرآن وكلها عن ابن الابن وقد جاءت كل هذه الألفاظ في القرآن الكريم :

يقول الله تعالى : « أم تقولون ان ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والأسباط كانوا هودا أو نصارى ؟ ... الخ » (٤٩) .

ويقول تعالى : « والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ، وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة » (٥٠) .

على تفسير الحفدة هنا بأبناء الابن وهو أولى .

ويقول تعالى : « ووهبنا له اسحاق ويعقوب نافلة وكلا جعلنا صالحين » (٥١) .

على تفسير النافلة بولد الولد . كما ذهب اليه بعض السلف .

٢ - العرب فرقت بين ابن الابن وابن البنت مع أن كلا منهما يطلق عليه حفيد بقول قائلهم :

بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

على حين قال النبي صلى الله عليه وسلم - عن الحسن - رضى الله

(٤٩) البقرة ، آية / ١٤٠

(٥٠) النحل ، آية / ٧١

(٥١) الأنبياء ، آية / ٧٢

عنه - وهو ابن بنته : أنه ابنه وذلك في الحديث : « إن ابني هذا -
يعنى الحسن - سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من
المسلمين » (٥٢) .

ومع اطلاق لفظ البنوة على ابن البنت الا ان هناك فرقا بينه
وبين ابن الابن فابن الابن وارث بالاجماع - ما لم يكن محجوبا - وابن
البنت غير وارث لأنه من ذوى الأرحام ولا يرث الا عند من يقول
بتوريثهم .

٣ - العرب تطلق على العم لفظ الأب ، وقد استعمله القرآن أيضا
كما سبق في قوله تعالى : « قالوا نعبد الهك واله آباءك ابراهيم واسماعيل
واسحاق » واسماعيل عم يعقوب وأطلق عليه في القرآن لفظ الأب
ولعل هذا لمكانة العم ، وأنه صنوا الأب .

ومن المعلوم أن الخوة أقرب من العم .

والذى تستخلصه بعد هذا العرض أن اطلاق الأب على الجد اطلاق
فيه توسع وانسباط ، ومراعاة لمكان الولادة بالنسبة للجد لأنه ولد
الأب ، والاب ، والأب ولد الحفيد ، ولا يعنى أن يكون اطلاقا حقيقيا .
وأطلاق الأب في آيات المواريث التى هى موضوعنا انما على الذكر المباشر
للولادة ، بل هنا فرق يجب التنبيه له وهو أنه :

لو كان اطلاق القرآن حقيقة - لصارت الجدة أما تأخذ أحكامها
كاملة - فلقد أطلق القرآن على الأب والأم عند التثنية لفظ أبوين . قال
تعالى : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فالأمه الثلث » (٥٣) .

(٥٢) التيسير شرح الجامع الصغير : ٣٠٦/١

(٥٣) النساء ، آية / ١١

وقال تعالى عن لاجد الأكبر والجددة الكبرى - آدم وحواء - :
 « يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة » (٥٤) .
 لكن أهل العلم فرقوا بين الأم والجددة ، لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم فرق بينهما ، يتضح ذلك من المسألتين الآتيتين (٥٥) .
 (أ) هلك عن : أم ، أب :

وحل المسألة : هكذا : للأم الثلث فريضة ، والباقي للأب تعصيبا
 وهو الثلثان . وذلك بنص الآية المذكورة .

٣

أ	$\frac{1}{3}$	أم
ب	ب	أب

وتكون صورة المسألة هكذا :

(ب) هلك عن : أم أم أو أم أب ، - جدة - ، أب أب - جد :

وحل المسألة : للجددة السدس ، وللجد الباقي .

وتكون صورة المسألة هكذا :

٦

أ	$\frac{1}{6}$	جدة
ب	ب	جد

فرع : خلاف ابن حزم في ميراث الجددة هنا لا يضر بعد ما ذكرنا

من الاجماع على اعطائها السدس عند عدم الأم .

(٥٤) الأعراف ، آية / ٢٧

(٥٥) قال أبو بكر بن المنذر : أجمع أهل العلم على أن للجددة السدس

إذا لم يكن للميت أم ، وحكى غيره رواية شاذة عن ابن عباس أنها بمنزلة

الأم لأنها تدلى بها فقامت مقامها كالجد يقوم مقام الأب . (المغنى ٦ / ٢٠٦)

وقد رد ابن قدامة على هذه الرواية (المغنى ٦ / ٢٠٦) .

المبحث الرابع

خوف أهل العلم من الكلام
في ميراث الجد والاختوة ثم فتواهم فيه

● الآثار الواردة في ذلك :

١ - قال علي - رضى الله عنه - : من سره أن يتقحم جراثيم جهنم
فليقض بين الجد والاختوة (٥٦) .

٢ - عن علي - رضى الله عنه - أن رجلا أتاه فسأله عن فريضة
فقال : إن لم يكن فيها جد هاتها (٥٧) .

٣ - عن عمر بن الخطاب أنه قال : أجرؤكم على الجد أجرؤكم على
النار ، وإنما يجترىء على الجد من يجترىء على النار (٥٨) .

٤ - عن ابن عمر أنه قال : أجرؤكم على جراثيم جهنم أجرؤكم على
الجد (٥٩) .

٥ - سئل شريح عن فريضة فيها جد وأخ فلم يجب فيها بشيء مرة
بعد مرة ، وقال الذى يقف على رأس شريح للسائل : أنه لا يقول فى
الجد شيئاً (٦٠) .

(٥٦) السنن الكبرى للبيهقى : ٢٤٥/٦ - ٢٤٦ ، سنن الدارمى :

٣٥٢/٢

(٥٧) سنن الدارمى : ٣٥٢/٢

(٥٨) المحلى : ٢٨٢/٩

(٥٩) المحلى : ٢٨٢/٩

(٦٠) المحلى : ٢٨٢/٩ - ٢٨٣

٦ - قال سعيد بن جبير : من سره أن يقنحم جرائم جهنم فليقض بين الجدد والاخوة (٦١) .

هذه الآثار تظهر لنا بوضوح مدى تخرج أهل العلم من القول في ميراث الجدد والاخوة ، ويرون عدم الاقدام عليه ، وقد أول البيهقي ذلك الى أنه لا ينبغي القول في مسألة الجدد والاخوة للأب والأم أو للأب من غير اجتهاد . وذلك حيث بوب لها بقوله : باب التشديد في الكلام في مسألة الجدد مع الاخوة للأب والأم أو للأب من غير اجتهاد وأكثر الاختلاف فيها (٦٢) .

وبلغ الأمر في الاختلاف في شأن الجدد الى أن قال عمر - رضي الله عنه - قد قضيت في الجدد قضايا مختلفة كلها لا آلو فيه عن الحق ولئن عشت - إن شاء الله - الى الصيف الأقرنين فيها بقضية تقضى به المرأة وهي على ذيلها (٦٣) .

كما رواه عنه عبيدة .

وهذا التخوف - في نظري - راجع الى أمور :

١ - ميراث الاخوة النص فيه صريح وترك النص للرأى عسير على النفس .

٢ - ميراث الجدد ثابت بالاجتهاد . خاصة اذا علمنا أن ما ورد عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يبين لنا من كان مع الجدد في المسائل التي سئل فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

(٦١) المحلى : ٢٨٣/٩

(٦٢) السنن الكبرى : ٢٤٧/٦

(٦٣) السنن الكبرى : ٢٤٥/٦

٣ - يظهر والله أعلم أن أبا بكر لم تعرض عليه في الجسد والاخوة قضية وقضى فيها ، ولو كان الأمر كذلك لكان في الأمر سنة سابقة • يدل لذلك الأثر المرسل عن الشعبي :

إن أول جد ورث في الإسلام عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - مات ابن فلان ابن عمر ، فأراد عمر أن يأخذ المال دون اخوته ، فقال له على وزيد : ليس لك ذلك ، فقال عمر : لولا أن رأيكما اجتمع لم أر أن يكون ابني ولا أكون أباه» (٦٤) وقال البيهقي انه مرسل جيد •

• اجتهاد الصحابة في المسألة :

لما كانت هذه المسألة من المسائل مهمة حرص الصحابة فمن بعدهم على البحث واجتهاد عليهم يصلون الى حكم فيها ولكن أقوالهم تعددت فقد روى عن عمر - كما روى الشعبي - وكان عمر يكره الكلام فيه ، فلما صار عمر جدا قال هذا أمر قد وقع لا بد للناس من معرفته (٦٥) •

ودعا عمر على بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ، وجمع الناس وسأل - كما سبق إirاده - •

ويروى أنه جمع الناس وأخذ كتفا ليكتب الجدل - وهم يرون أنه يجعله أبا - فخرجت عليه حية ، ففترقوا فقال : لو أن الله أراد أن يمضيه لأمضاه (٦٦) •

وكان للصحابة رضوان الله عليهم والأهل العلم بعدهم اجتهادات تبيينها فيما بعد •

وستتناول آراءهم ونوجهها ونستدل لها ونناقشها • والله المستعان •

(٦٤) السنن الكبرى : ٢٤٧/٦

(٦٥) السنن الكبرى : ٢٤٧/٦

(٦٦) السنن الكبرى : ٢٤٥/٦

الفصل الثاني

مناهب العلماء في ميراث الجد

المبحث الأول

المجمع عليه في ميراث الجد

● ما جاء في ميراث الجد :

١ - عن الحسن - البصرى - عن عمران بن حصين ، أن رجلاً أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : ان ابن ابني مات ، فمالى من ميراثه ؟ فقال : « لك السدس » فلما أدبر دعاه فقال : « لك سدس آخر » فلما أدبر دعاه فقال : « ان السدس الآخر طعمة »^(١) .

قال قتادة : فلا يدرون مع أى شيء ورثه ، قال قتادة : أقل شيء ورث الجد السدس^(٢) .

وأخرج حديث الحسن عن عمران الترمذى فى الفرائض فى ميراث الجد ، وقال : حسن صحيح^(٣)

وقال على بنى المدينى ، وأبو حاتم الرازى لم يسمع منه^(٤) .
أى أن الحسن البصرى لم يسمع من عمران .

(١) سنن أبى داود : ٣١٨/٣

(٢) المرجع السابق : ٣١٨/٣

(٣) هامش سنن أبى داود : ٣١٨/٣

(٤) نيل الأوطار : ٢٠١/٧

٢ - عن الحسن - البصرى - أن عمر بن الخطاب قال : أيكم يعلم ما ورث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الجدة ؟ فقال معقل بن يسار : أنا ، ورثه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - السدس ، قال : مع من ؟ قال : لا أدري ، قال : لا دريت فما تغنى اذن^(٥) !

وهذا الحديث منقطع لأن الحسن ولد في سنة احدى وعشرين ، وقتل عمر - رضى الله عنه - في سنة ثلاث وعشرين ، ومات فيها^(٦) .

٣ - عن عمر بن ميمون قال : حججت مع عمر ، فأناشد الناس : من كان سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يذكر في الجدة شيئاً ، فقام معقل بن يسار المزنى فقال : أنا سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أتى بفريضة فيها جده فأعطاه ثلثاً أو سدساً ، فقال عمر : ما الفريضة ؟ قال : لا أدري ، فركله عمر ، وقال لا دريت ، ما منعك أن تدري ؟^(٧)

ويقول صاحب المعتصر : تعليقا ما رواه عمران بن حصين ، وما رواه معقل بن يسار : كابن ذلك قبل أن تنزل آية الموارث ، وقد كانت الوصية للوالدين والأقربين ، فإن لم يكن أوصى الميت كان حكم المال الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يضعه فيما يرى وضعه فيه ، فكان بقية المال بعد السدس الذى أعطاه - صلى الله عليه وسلم - الجدة ، لا مستحق له يرثه ، فرجع الحكم الى النبي - صلى الله عليه وسلم - فأعطى منه الجدة ما أعطى طعمة ، ولا وجه للحديث غير هذا ، اذ لو كان بعد نزول الموارث وله ورثة يستحقون بقية المال بعد السدس الواجب له لما أعطاه طعمة ما وجب لو ارث معين ولو لم تكن له ورثة

(٥) سنن أبى داود : ٣١٨/٣

(٦) هامش سنن أبى داود : ٣١٨/٢ - ٣١٩ ، نيل الأوطار : ٢٠١/٧

(٧) السنن الكبرى للبيهقى : ٢٤٤/٦ - ٢٤٥

سواه لا استحق ميراثه كله ، وعليه يؤول ما روى عن معقل أنه - صلى الله عليه وسلم - أعطى الجد ثلثا أو سدسا ، لأنه لما شك جعلناه السدس الذي حفظه عمران ، ولم يحفظ معقل ، لأن من حفظ شيئا أولى أولى ممن قصر عنه (٨) .

٤ - عن أبي عيسى الحنط أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - سأل الناس : أيكم سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال فى الجد شيئا ؟ فقال رجل : أعطاه سدس ماله ، وقال آخر : أعطاه ثلث ماله ، وقال آخر : أعطاه نصف ماله ، وقال آخر : أعطاه المال كله .

ليس أحد منهم يدري مع من من الورثة » (٩) .

ويقول ابن حزم : « وبها نقول فللجد مع الولد الذكر : السدس ، ومع البنات الثلث ، ومع البنت النصف ، وإذا لم يكن ولد ، ولا أم ، ولا جدة ، ولا زوج ، ولا زوجة ، ولا أب فله الميراث كله » (١٠) .

أقول : كان على ابن حزم أن يقول فى حالة اعطاء المال كله للجد « وإذا لم يكن وارث سواه » حتى يخرج من الخلاف .

واضح من هذه النقول : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أعطى الجد السدس ، وأعطاه الثلث ، وأعطاه النصف ، وأعطاه المال كله ولسنا مع تأويل صاحب المعتصر أن ذلك قبل نزول آية المواريث ، لأن ذلك ينبغى أن يكون بيقين ، أو بنقل فيه ظن على الأقل ولم يوجد إلا تأويل منه - رحمه الله تعالى - وليس يفيد ذلك ، إذ الأولى تفسير

(٨) المعتصر : ٩٨/٢

(٩) المحلى لابن حزم : ٢٩١/٩

(١٠) المحلى لابن حزم : ٢٩١/٩

الطعمة بالتعصيب عند الفرضيين لأن طعمة معناها أمر زائد قد يكون وقد لا يكون ، وذلك تماما هو ما يرثه الجد - بعد الفريضة - تعصيبا لأنه الباقي من التركة ولا مستحق له من أصحاب الفروض وهو أولى ذكر من غيره فيما يظهر .

وخلاصة أحكام ميراث الجد بعد عرض هذه النصوص ما يأتي :

- ١ - أنه يحجب بالأب ، أو بالجد الأدنى منه .
- ٢ - أنه يرث السدس مع الفرع الوارث المذكور .
- ٣ - أنه يرث السدس مع الفرع الوارث المأوث وما بقي يأخذه إذا كان أولى رجل .
- ٤ - أنه يرث بالتعصيب فقط إذا لم يكن فرع وارث مطلقا .

● يوضح هذه الأحكام المسائل الآتية :

١ - هلك عن : أب ، جد ، أم ، ابن :

فالجد في هذه المسألة محجوب بالأب ، وفرض الأب السدس ، وفرض الأم السدس كذلك ، والباقي للابن .

وصورة المسألة هكذا :

٦		
١	$\frac{1}{6}$	أب
×	محجوب	جد
١	$\frac{1}{6}$	أم
٤	ب	ابن

٢ - هلك عن : جد ، أم ، ابن :

- للجد السدس ، وللأم السدس ، والباقي لابن ،
وصورة المسألة هكذا :

٦		
١	$\frac{1}{6}$	جد
١	$\frac{1}{6}$	أم
٤	ب	ابن

٣ - هلك عن : أم ، بنت ، جد :

- للأم السدس ، وللبنت النصف ، وللجد السدس والباقي تعصيا .
وصورة المسألة هكذا :

٦		
١	$\frac{1}{6}$	أم
٣	$\frac{1}{2}$	بنت
٢ = ١ + ١	ب + $\frac{1}{6}$	جد

- وفي هذه الصورة يكون الجد قد أخذ ثلث المال .

٤ - هلك عن : ثلاث بنات ، جد :

- للبنات الثلاث ثلثا المال ، وللجد السدس ، والباقي تعصيا ،
ويكون الجد قد أخذ في هذه المسألة ثلث المال فرضا وتعصيا وعليه
يوجه حديث عمران بن حصين .

وصورة المسألة هكذا :

١٨	٣/٦		
٤/١٢	٤	٢/٣	ثلاث بنات ٣
٦	٢ = ١ + ١	١ ب + — ٦	جد

٥ - هلك عن : بنت ، بنتى ابن ، جد :

للبنات النصف ، لبنتى الابن السادس تكملة للثلثين ، والجد
السدس ، والباقي تعصيا ، ويكون الجد هنا قد أخذ ثلث المال أيضا
فرضا وتعصيا كما فى حديث عمران •

وصورة المسألة هكذا :

١٢	٢/٦		
٦	٣	١/٣	بنت
١/٢	١	١ — ٦	بنتا ابن ٢
٤	٢ = ١ + ١	١ ب + — ٦	جد

٦ - هلك عن : بنت ابن ، بنت ابن ابن ، جد :

لبنت الابن النصف ، لبنت ابن الابن السادس تكملة للثلثين ،
وللجد السدس فرضا والباقي تعصيا ويكون قد أخذ الجد ثلث المال
كاملا وعليه بوجه حديث عمران بن حصين •

وصورة المسألة هكذا :

٦		
٣	$\frac{1}{6}$	بنت ابن
١	$\frac{1}{6}$	بنت ابن ابن
$٢ = ١ + ١$	$ب + \frac{1}{6}$	جد

٧ - هلك عن : أم ، ثلاث بنات ، وجد :

للأم السدس ، وللبنات الثلاث الثلثان ، وللجد السدس فرضا ، والباقي تعصيبا ، ولم يبق في هذه المسألة شيء بعد فريضة الجد ، لأن الفروض استغرقت المال ، يكون الجد قد حصل سدس المال ، وعليه أيضا بوجه ما رواه ابن حزم عن أبي عيسى الحنط .
 وصورة المسألة هكذا :

١٨	٣/٦		
٣	١	$\frac{1}{6}$	أم
٤/١٢	٤	$\frac{2}{3}$	ثلاث بنات
٣	١	$ب + \frac{1}{6}$	جد

٨ - ههلك عن : بنت ابن ابن ، جد :

لبنت ابن الابن النصف ، وللجد السدس والباقي تعصيبا ويكون الجد قد حصل نصف المال بالفرض والتعصيب وعليه بوجه أيضا ما رواه ابن حزم أنه أخذ النصف .

وصورة المسألة هكذا :

٢	٦		
١	٣	$\frac{1}{3}$	بنت ابن ابن
١	$٣ = ٢ + ١$	$ب + \frac{1}{6}$	جد

بالاختصار وذلك يقسم على ٣ ، لأن الستة والثلاثة بينهما قد اختلفت فقسما كل منهما على ثلاثة ، أو قل قسمناهما على العامل المشترك .

٩ - هلكت عن : زوج ، وجد :

للزوج النصف فرضا ، والباقي للجد تعصيا ، فيكون للجد النصف ، وعليه بوجه أيضا ما رواه ابن حزم عن أبي عيسى الحنط .

وصورة المسألة هكذا :

٢		
١	$\frac{1}{3}$	زوج
١	ب	جد

١٠ - هلكت عن : أم ، جد :

للأم الثلث فرضا ، وللجد الباقي تعصيا . ويكون الجد قد أخذ ثلثي المال .

وصورة المسألة هكذا :

٣		
١	$\frac{1}{3}$	أم
٢	ب	جد

١١ - هلك عن : زوجة ، جد :

للزوجة الربع فرضا ، وللجد الباقي تعصيبا ، ويكون الجَدُ بذلك قد حصل على ثلاثة أرباع المال .

وصورة المسألة هكذا :

٤		
١	$\frac{1}{4}$	زوجة
٣	ب	جد

١٢ - هلك عن : جد :

للجد جميع المال تعصيبا وهو بذلك قد حاز جميع المال ، وعليه يحصل ما ذكره ابن حزم نقلا عن أبي عيسى الخنابط .

ما مر ذكره مسائل لا مجال للخلاف فيها ، وإنما أحكام توريث هذه المسائل مجمع عليها ، وذلك أنها موافقة للنصوص وما أجمع عليه العلماء قاطبة في حكم الجد .

* * *

المبحث الثاني

بعض ما ورد فيه اختلاف

• إذا وجدت الأم مع الجد في مسألة ولم يكن فيها أب •

يقول ابن قدامة : وأنزلوا الجد في الحجب ، والميراث ، منزلة الأب في جميع المواضع الا في ثلاثة أشياء :

• أحدها : زوج وأبوان •

• الثانية : زوجة وأبوان •

للأم ثلث الباقي فيهما مع الأب ، وثلث جميع المال لو كان مكان الأب جد •

• الثالثة : اختلفوا في الجد مع الاخوة ... الخ (١١) •

وهنا نورد مسألتين في احدهما زوج مع الجد وبعض الورثة ، وفي الثانية : زوجة ، وجد وبعض الورثة ، ونذكر المنقول عن الصحابة لتبين هل في المسألة التي تعالجها اجماع في عصر الصحابة أو لا ؟ (١٢) •

١ - الاكدرية :

وقد لقبت هذه المسألة بهذا اللقب واشتهرت به وقيل في سبب ذلك تكديرها لأصول مذهب زيد - رضى الله عنه - في الجسد ، لأنه لم يفرض للأخت معه ابتداء في غيرها ، ولا يعيل بل تسقط الاخوة معه اذا لم يبق شيء ، ثم جمع الفرضين فقسهما على جهة التعصيب ، وهذا معنى تكديرها لأصول مذهب زيد • وقيل لأنه كدر على الأخت باعطائها النصف ثم استرجاع بعضه منها •

(١١) المغنى : ٢١٥/٦

(١٢) ذكرت هاتين المسألتين هنا لوجود الأم مع الجد في كل منهما •

وقيل : سميت بذلك لأن الذي سأل عنها أو سئل عنها ، أو الزوج الذي فيها اسمه أكدر ، أو المرأة الميتة فيها من أكدر •

وقيل : سميت بذلك لتكدر أقوال الصحابة - رضى الله عنهم - فيها لاختلافهم فيها ، وقيل غير ذلك (١٣) •

وأركان هذه المسألة : زوج ، وأم ، وجد ، أخت لغير أم • وقد روى فيها عن الصحابة ما يأتي :

(أ) المروى عن أبي بكر (١٤) :

روى عن أبي بكر - رضى الله عنه - روايتان :

الأولى : رواية عنه ذكرها محمد بن الحسن أن للأُم الثلث كاملاً •

الثانية : رواية أبي يوسف وأبي ثور عنه أن للأُم ثلث الباقي وصورة المسألة على الروايتين :

٦		
٣	$\frac{1}{3}$	زوج
٢	$\frac{1}{3}$	أم
١	ب	جد
×	×	أخت لغير أم

٦		
٣	$\frac{1}{3}$	زوج
١	$\frac{1}{3}$ الباقي	أم
٢	الباقي	جد
×	×	أخت لغير أم

(١٣) التحقيقات المرضية ١٥٣/ ، نقلا عن العذب الفائض : ١٢٠/١

(١٤) المبسوط : ١٩١/٢٩ •

واضح أن الرواية الأولى موافقة لقول الجمهور • في نصيب الأم •

(ب) المروى عن علي (١٥) :

للأم الثلث كاملاً ، وللزوج النصف ، وللجد السدس ، وللأخت
الثلث وتعمل المسألة الى تسعة •

وصورتها :

٩/٦		
٣	$\frac{1}{3}$	زوج
٢	$\frac{1}{3}$	أم
١	١	جد
	٦	
٣	$\frac{1}{3}$	أخت لغير أم

(ج) المروى عن زيد بن ثابت (١٦) :

روى عن زيد بن ثابت مثل المروى عن علي بن أبي طالب السابق •
غير أنه ضم نصيب الجد الى نصيب الأخت وقسمه بينهما على أصله
للمذكر مثل حظ الأنثيين •

وروى عنه أنه لم يقل فيها شيئاً ، وإنما قاسه أصحابه على
أصوله ، وصورة المسألة على الرواية الأولى هكذا :

٢٧	٣/٩-٦	
٩	٣ $\frac{1}{3}$	زوج
٦	٢ $\frac{1}{3}$	أم
٨	١	جد
	١٢ ٤ ٦	
٤	٣ $\frac{1}{3}$	أخت لغير أم

(١٥) المغنى : ٢٢٤/٦ ، المبسوط : ١٩١/٢٩ ، المحلى : ٢٨٩/٩

• ٢٩٠ •

(١٦) المغنى : ٢٢٤/٦ ، المبسوط : ١٩١/٢٩ ، المحلى : ٢٩٠/٩

(د) المروى عن عمر وأبن مسعود (١٧) :

روى عنهما : ابن للزوج النصف ، وللأم السدس ، وللجد السدس ،
ولالأخت النصف فالأصل للمسألة ستة وتعول الى ثمانية ووجه قول
ابن مسعود هذا حتى لا تفضل الأم عن الجد ، وقراه قد فضل
الأخت عليهما •

وصورة المسألة على قولهما :

٨-٦	
زوج	$\frac{1}{4}$
أم	$\frac{1}{6}$
جد	$\frac{1}{6}$
أخت لغير أم	$\frac{1}{4}$

(هـ) المروى عن عبيدة السلماني (١٨) :

للزوج النصف ، والأخت السدس ، وللأم السدس ، وللجد السدس •
وصورة المسألة هكذا :

زوج	$\frac{1}{4}$
أم	$\frac{1}{6}$
جد	$\frac{1}{6}$
أخت لغير أم	$\frac{1}{6}$

(١٧) المغنى : ٢٢٤/٦ ، المبسوط : ١٩١/٢٩ ، المحلى : ٢٩٠/٩ •

(١٨) المحلى : ٢٩٠/٩ •

٢ - قسيمة الأكرية :

- في تقسيمنا - ذكرها السرخسي وهي : زوجة ، أم ، جد .
أخت لغير أم وذكر فيها : أنه تجرى فيها الروايتان عن أبي بكر،
وعن زيد وعن علي ، وعن عبد الله بن مسعود .
وتكون صورتها عن كل كما يأتي :

(أ) المروي عن أبي بكر (١٩) :

الرواية الأولى :

١٢		
٣	$\frac{1}{4}$	زوجة
٤	$\frac{1}{4}$	أم
٥	ب	جد
×	×	أخت لغير أم

الرواية الثانية :

٤		
١	$\frac{1}{4}$	زوجة
١	$\frac{1}{4}$ الباقي	أم
٢	الباقي	جد
×	×	أخت لغير أم

(ب) قول علي وزيد (١٠) :

للأم : الثلث ، وللزوجة الربع ، والباقي مقاسمة بين الجد والأخت ،
وصورة المسألة هكذا :

(١٩) المبسوط : ١٩١/٢٩ .

(٢٠) المرجع السابق ص ١٩١ .

٣٦	٣/١٢		
٩	٣	$\frac{1}{4}$	زوجة
١٢	٤	$\frac{1}{3}$	أم
١٠	٥	ب	جد
٥			أخت لغير أم

والملاحظ أن هذا ينقل عن علي غير ما سبق فعلى يفرض للأخوات إذا انفردن ولا يقاسم الجد معهن إلا إذا كان معهن ذكر مثلهن ، وقد مرت بك الأكدرية وعرفت المنقول عنه وقد نقله السرخسي في المبسوط ، ولعل هذا تحريفا من الناسخ .

(ج) المروى عن ابن مسعود (٢١) :

للزوجة الربع ، وللأخت النصف وللأم والجد الباقي نصفين حتى لا تفضل الأم على الجد ، وصورة المسألة عنده هكذا :

٨	٤/٢		
٢	١	$\frac{1}{4}$	زوجة
٤	٢	$\frac{1}{3}$	أخت لغير أم
١	١	ب	جد
١			أم

ولقد روى عن ابن مسعود في المسألة الآتية روايتان (٢٢) :

المسألة هي : زوج ، أم ، جد .

الرواية الأولى :

للأم ثلث ما بقى وهو السدس ، لأن اسم الأب ثابت له - للجد -

ولا يجوز تسوية الأم بالأب أو تفضيل عليه .

(٢١) المبسوط : ١٩١/٢٩ - ١٩٢ .

(٢٢) المبسوط : ١٩٠/٢٩ .

الرؤية الثانية :

للزوج النصف ، وللجد والأم النصف الثاني • بينهما بالتسوية لأن المستنوع تفضيل الأثني على الذكر بسبب الولادة ، فأما بعد التسوية بينهما انتهى التفاضل وذلك قياسا على التسوية مع الأب في حالة وجود الوالد لأن القرآن سوى بينهما •

يوضح ذلك أن في الجد فضيلة الأبوة والبعد ، وفي جانب الأم : القرب ، ونقصان الأبوة فاستويا فيكون الباقي بينهما نصفين :

بعد هذا العرض ترى أنه لا اجماع ولا اتفاق في التفرقة (٢٣) هنا غير أنه يسكن أن يقال : أن هناك جمهورا ، وقلة فيكون رأى الجمهور بالفرق بين الأب والجد وذلك راجع عندهم الى أن ميراث الأم : ثابت بالنص وهو قوله : « وورثه أبواه فلأمه الثلث » واعطاء الجد حكم الأب إنما ثبت بالرأى والاجتهاد • ولا يجوز النقص عن المنصوص عليه بالرأى •

والأم أقرب الى الميت وإن كانت أثني ، فيجوز تفضيلها على الأبعد في الاستحقاق •

وتوضيح ذلك عندهم : أن النقص دون الحرمان ، فالجد إذا كان الأب موجودا محروم بينما لا تحرم الأم • فلإن تفضل على الجد أولى (٢٤) •

والذى تسيل اليه النفس هو رأى الجمهور لما يأتى :

- ١ - تقديم الأب على الجد عند الجميع •
- ٢ - عرف تشريع الموارث أن للذكر ضعف الأثني في غالب أحواله عند استواء الدرجة : الابن والبنت ، الزوج والزوجة ، الأخ والأخت ، الأب والأم عندما يكونان هما الوارثين وحدهما •

(٢٣) المقصود التفرقة بين الأب والجد •

(٢٤) المبسوط : ١٩٠/٢٩ « بتصرف » •

وأما حالة التسوية بين أبناء الأم فلعل ذلك راجع الى ضعف نصيبهم
وقلة الحالات التي يرثون فيها .

٣ - بعد الجد عن الأم فى درجة القرب من الميت يعطى هذا الفرق .

٤ - عودة نصيب الأم لأبنائها وهم اخوة الميت ، أو الى أحفادها
وربما كان منهم أبناء الميت - وذلك فى معظم الأحوال الواقعة ، بينما
الأمر يختلف فى الجد ففى أغلب الأحوال يكون ميراث الجد لأبنائه وهم
أقسام الميت وهم بلا جدال أبعد من أبنائه واخوته .

٥ - المنصوص عليه أولى بالحكم مما ثبت بالاجتهاد الا اذا كان
المحكوم عليه فى الحكم الاجتهادى أولى بالحكم من المنصوص عليه .
والله أعلم .

المبحث الثالث

أقوال في الجَد والأخوة لغير أم

القول الأول : الجَد يسقط بالأخوة :

ذهب عبد الرحمن بن غنم وزيد بن ثابت في أول أقواله : إلى أن الأخوة أنير أم يسقطون الجَد .

١ - روى عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه : أن عمر لما استشار في ميراث الجَد والأخوة قال زيد : وكان رأيي يومئذ أن الأخوة أحق بسيراثهم من الجَد (٢٥) .

وروى عن زيد أنه ذكر في رسالته إلى أمير المؤمنين معاوية أنه كلم أمير المؤمنين عمر - رضی الله عنه - كلما شديدا ، وأنه يومئذ يحسب أن الأخوة أقرب حقا في أخيهم من الجَد (٢٦) .

٢ - روى شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم أن عمر بن الخطاب ذاكروه الجَد فقال عبد الرحمن بن غنم : إن دوان الجَد شجرة أخرى فما خرج منها فهو أحق به - يعني الأب - (٢٧) .

ويذكر ابن حزم (٢٨) عن ما رواه عن زيد أنه أحسن اسنادا عنه ولا يوجد أحسن منه الا قول زيد في الخرفاء وستأتي :

وعلى هذا فيؤخذ من هذه النقول أن زيدا وعبد الرحمن يريان أن الأخوة أحق بالميراث من الجَد .

(٢٥) المحلى : ٢٨٣/٩ .

(٢٦) السنن الكبرى للبيهقي : ٢٤٧/٦ .

(٢٧) المحلى : ٢٨٣/٩ - ٢٨٤ .

(٢٨) المحلى : ٢٨٣/٩ .

• حجة أصحاب هذا القول :

١ - ميراث الاخوة منصوص عليه في القرآن ولم نجد للجهد ميراثا في القرآن (٢٩) • ويرون ان ميراث الجد ثبت بالاجتهاد وأما الاخوة فقد ثبت ميراثهم بالنص والنص أقوى من الرأى فيجب أن يقدم عليه •

٢ - الجد يدلى بولادته لأبى الميت ، والاخوة يدلون بولادة أبى الميت لهم فهم أقرب منه (٣٠) •

وأجاب ابن حزم عن الحجة الأولى أن ميراث الجد منصوص عليه في القرآن أيضا وذكر قوله تعالى : « يا بنى آدم لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة » (٣١) • فجعل آدم أبانا لنا وهو أبعد جد فالجد أب وقد ذكر ميراث الجد في القرآن (٣٢) •

وفيه المناقشة التى مرت عن اطلاق لفظ الأب على الجد •
وأجاب عن الحجة الثانية أن المواريث ليست بالقرب ولا البعد بدليل أن ابن البنت أقرب من ابن العم الذى يبعد بأكثر من عشرين أباً ومع ذلك فإن ابن العم يرث وابن البنت لا يرث (٣٣) • وأيضا فإن ولادة الجد لأبى الميت قبل ولادة أبى الميت للميت فهو أقرب ، والميت بعض الجد والأخ بعض أبى الميت فيكون الجد أقرب للميت فيبطل قولهم (٣٤) •

• (٢٩) المحلى : ٢٩٢/٩

• (٣٠) المحلى : ٢٩٣/٩

• (٣١) الاعراف من الآية ٢٧

• (٣٢) المحلى : ٢٩٣/٩

• (٣٣) المحلى : ٢٩٣/٩

• (٣٤) المحلى : ٢٩٣/٩

ويجاب عن قول ابن حزم ان موضع القرب موضع نزاع ، واذا كانت
البعوضة توجب قرىبا أكثر فإن الميت وأخاه فيهما بعضبة الجد وبعضبة
الأب ، واذا كان أخا شقيقا زادت بعضبة الأم .

● والخلاصة :

لم نعرف أحدا قال بذلك سوى زيد بن ثابت وعبد الرحمن بن غنم
وقد رويت عن زيد روايات أخرى كما سيوضح بعد فلم يبق الا
عبد الرحمن بن غنم ولم نعرف له قابعا اليوم . ولذلك فنحن نسير وراء
الاجماع الذى ذكره ابن المنذر :

وأجمعوا على أن الجد أب لأب لا يحجبه عن الميراث غير الأب (٣٥) .
وهاتان مسألتان توضحان هذا المذهب :

١ - هلك عن : أم ، جد ، وأخ شقيق .

٢ - هلك عن : زوجة ، بنت ، وجد ، أخ الأب .

المسألة الاولى :		
٣		أم
١	$\frac{1}{4}$	جد
×	٢	أخ شقيق
٢	ب	

المسألة الثانية :		
٨		زوجة
١	$\frac{1}{8}$	بنت
٤	$\frac{1}{4}$	جد
×	٢	أخ لاب
٣	ب	

(٣٥) الاجماع لابن المنذر / ٣٥ .

القول الثاني :

القضاء فيه الى الأمراء ولم يكن له شيء معلوم مع الاخوة .
وهذا بعض ما روى فى ذلك :

١ - أخبر خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال : ان الجد أبا الأب معه الاخوة من الأب لم يكن يقضى بينهم الا أمير المؤمنين ، يكثُر الاخوة حيناً ويقاؤون حيناً ، فلم يكن بينهم فريضة نعلمها مفروضة ، الا أن أمير المؤمنين كان اذا أتى يستفتى فيهم يعنى بالوجه الذي يرى فيهم على قدر كثرة الاخوة وقتهم (٣٦) .

٢ - عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن معاوية بن أبي سفيان كتب الى زيد بن ثابت يسأله عن الجد فكتب اليه زيد بن ثابت انك كتبت الى تسألنى عن الجد ، والله أعلم وذلك مما لم يكن يقضى فيه الا الأمراء يعنى الخلفاء وقد حضرت الخليفتين قبلك يعطيانه النصف مع الأخ الواحد ، والثالث مع الاثنين ، فان كثرت الاخوة لم ينقصوه عن الثلث (٣٧) .

ويناقش ابن حزم (٣٨) هذا القول ويقرر أنه فى غاية الفساد ويبطل الرواية فى ذلك بما يأتى :

١ - اذا لم يكن للجد فرض معلوم فحرام أخذ مال الاخوة واعطاؤه الجد لأنه قد يكون فيهم الصغير ، والمجنون ، والكاره ، والغائب ،

(٣٦) المحلى : ٢٨٣/٩ .

(٣٧) الموطأ : ٣٣٣/١ - ٣٣٤ وعليه شرح تنوير الحوالك للسيوطى .

(٣٨) المحلى : ٢٩٣/٩ - ٢٩٤ .

- ودليل ذلك قوله تعالى : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (٣٩) .
- وقوله عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » (٤٠) .

وقد جعل الله لكل وارث نصيبا مفروضا فقال تعالى : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما عل منه أو كثر نصيبا مفروضا » (٤١) .

٢ - ليس لهذا القول حجة غير التي ذكرت وقد أبطلناها اذا لو كان له حجة لقلنا بها .

ويعترض على ما ذهب اليه ابن حزم - رحمه الله - بما يأتي :

(أ) ليس ابطالك للرواية عدم وجودها ، أو صحتها وابطالها انما يكون بمخالفة صريحة للمقرآن ، أو ابطال سندها .

(ب) ليس هناك ما ينع عقلا من وجودها ووقوعها . وليس هناك ما يدل على عدم وقوعها فان الخلفاء فعلا قد قضوا بين الجد والاخوة كما سيتضح بعد .

(ج) هذه مسألة كثر فيها النزاع فلم لا يتركها المفتون للخلفاء ويكون قضاؤهم فيها قطعا للخصومات .

(د) ليس ما ذكره ابن حزم من أنه لا بد للجد من فرض معلوم والا كان اعطاؤه ما ليس له حراما بشيء ، فلعل مراد القائل أنها فريضة معلومة يقينا ، كنصيب الأخ والبنت والأب والأم دون نزاع .

(٣٩) البقرة ، آية : ١٨٨ .

(٤٠) بعض من حديث متفق عليه - رياض الصالحين ١٣٩ - ١٤٠ .
... تحقيق شعيب الأرنؤوط .

(٤١) النساء ، آية : ٧ .

(هـ) ما كان يعطيه الأئمة للجد مع الاخوة انما كان عن اجتهاد
وقد وضح أن ما قدر للجد انما كان عن اجتهاد لا عن نص وكلها أخبار
عن السلف رضوان الله عليهم .

القول الثالث :

الجد يقاسم الاخوة الى اثني عشر :

وقد روى ذلك القول عن عمران بن حصين ، وأبي موسى
الأشعري (٤٢) .

وقد ذكر ابن قدامة عن عمران بن حصين والشعبي المقاسمة الى
نصف السدس (٤٣) .

ولقد فسر ابن حزم ما رواه علي أن الجد مع الاثني عشر يكون
الث عشر لهم (٤٤) ، ووضح من عبارة ابن قدامة اطلاق المقاسمة الى
نصف السدس . أي أنه لا يقل عنه مهما كان عدد الاخوة . وقد رد
ابن حزم هذه الرواية بأنها غير معروفة عن عمران وأبي موسى (٤٥) .
ولكن ليس بشئ هذا ترد الروايات في مسألة اجتهادية ، لأن عدم معرفة
الرواية لا يستلزم نفيها عقلا .

على أي حال فانا نقول : ان الجد مع الأبناء له السدس فلا يقبل
أن يقاسم الاخوة الى هذا الحد .

(٤٢) المحلى : ٢٨٤/٩ .

(٤٣) المغنى : ٢١٩/٦ .

(٤٤) المحلى : ٢٨٤/٩ .

(٤٥) المحلى : ٢٩٤/٩ .

القول الرابع : المقاسمة الى الثمن :

عن قيس بن الربيع عن فراس عن الشعبي قال : كتب ابن عباس من البصرة الى علي بن أبي طالب في سبعة اخوة وجد ، فكتب اليه علي : اقسّم المال بينهم سواء وامح كتابي ولا تخلده (٤٦) .

وذكر ابن قدامة عن علي مثله (٤٧) .

وقال ابن حزم (٤٨) مضعفا هذه الرواية بأن قيس بن الربيع قد تكلم فيه .

وبمثل هذا لا ترد هذه الروايات ، لأن الأمر آنذاك انما يدل على عدم الاستقرار في شأن الجد .

القول الخامس : المقاسمة الى السبع :

١ - عن قيس ابن الربيع عن أبي اسحاق الشيباني عن الشعبي قال : كتب ابن عباس الى علي في ستة اخوة وجد فكتب اليه علي : أن اعطه سبعا (٤٩) .

٢ - عن سفيان الثوري عن فراس عن الشعبي قال : كتب ابن عباس الى علي في ستة اخوة وجد فكتب اليه علي : اجعله كأحدهم وامح كتابي (٥٠) .

(٤٦) المحلى : ٢٨٤/٩ .

(٤٧) المغنى : ٢١٩/٦ .

(٤٨) المحلى : ٢٩٤/٩ .

(٤٩) المحلى : ٢٨٤/٩ ، السنن الكبرى : ٢٤٩/٦ .

(٥٠) المحلى : ٢٨٤/٩ ، السنن الكبرى : ٢٤٩/٦ .

وقد نقل ابن قدامة عن علي مثله (٥١) .

ولم يرتض ابن حزم هذه الروايات على أنها صحيحة الى الشعبي
لكن الشعبي لم يسمع من علي ولم يصرح بمن سمع منه .

ولكن ليس بمثل هذا - أيضا - ترد الروايات ، وخاصة أنها صحيحة
الى الشعبي ولم يذكر الشعبي أنه سمع من علي ولعله أرسلها . ثقة
بمن حدوته .

وعلى كل فهي مرجوحة لنفس السبب السابق وهو أن الجدد
لا ينقص مع الولد عن السدس فكيف ينقص عنه مع الاخوة .
والله أعلم .

ونرى أنه لا داعي لذكر الأمثلة لوضوح هذه الأقوال .

القول السادس : الجدد يعطى الثلث على كل حال :

روى عن معمر بن قنادة أن عمر شاور عليا في الجدد ، فقال علي :
له الثلث على كل حال (٢٥) .

يرى ابن حزم أن هذه الرواية لا تصح لأنها منقطعة لأن قتادة لم
يدرك عليا لأنه لم يولد الا بعد موت علي رضى الله عنه (٥٣) .

ومثل هذا لا يضعف الرواية ضعفا بردها ان كانت روايتها ثقات ،
وربما كان مع الجدد صنف واحد من الاخوة ، أو ربما كان رأى علي

(٥١) المضى : ٢١٩/٦ .

(٥٢) المحلى : ٢٨٥/٩ .

(٥٣) المحلى : ٢٩٤/٩ .

أثبت ذلك ثم تغير رأيه فقد روى عن عبيد بن فضلة أن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه - كان يعطي الجدة الثلث ثم تحول إلى السدس وأن
عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول إلى الثلث (٥٤) .

والاختلافات في الجدة كما ترى كثيرة وكما ستري وربما جدت
مسألة وكان لعلي - بعد اجتهاد - فيها هذا الحكم . لذا لا يرد هذا
بمثل ما ذهب إليه ابن حزم .

القول السابع : التوقف :

روى القول به عن عمر وعلي وابن عمر ، وشريح وسعيد بن جبير .
وقد روى التوقف عنهم بأسانيد ثابتة ، ويذكر ابن حزم أن محمد بن
الحسن من الحنفية رجع إلى التوقف في آخر أقواله (٥٥) .

والمذكور في كتب القوم أنه يقول بقول زيد بن ثابت (٥٦) .

وحقيقة الأمر أننا لا نجزم لأحد بالتوقف من هؤلاء إلا عمر وابنه
وشريح وسعيد بن جبير .

أما عمر فلقوله عند موته : احفظوا عني ثلاثاً : اني لم أقض في
الجد شيئاً ولم أقل في الكلاله شيئاً ، ولم أستخلف أحداً (٥٧) .

ومعنى قوله لم أقض في الجد شيئاً أنه لم يقض قضاء يستريح إليه
ويطمئن إليه لأنه قد روى عنه المقاسمة بطريق صحيح (٥٨) .

(٥٤) السنن الكبرى : ٢٤٩/٦ .

(٥٥) المحلى : ٢٨٣/٩ .

(٥٦) الاختيار : ١٠١/٥ .

(٥٧) المحلى : ٢٨٢/٩ .

(٥٨) المحلى : ٢٨٤/٩ .

وأما على وان كان روى عنه التوقف لكن روى عنه بعد ذلك القول
فى الجرد وبالمقاسمة الى السدس بطريق ثابت (٥٩) .

● حجتهم :

قال ابن حزم : يمكن أن يحتج لأصحاب هذا القول بما روى :
« أجرؤكم على قسم الجرد أجرؤكم على النار » .

وأجاب عن هذا بأنه مرسل ولا حجة فيه والذين اجتهدوا فى حكم
الجرد سلكوا سبيلا الى الجنة .

ويقسم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما قال هذا (٦٠) .
ولكن نقول ان التوقف ليس مصدره هذا فقط كما قلت ، ولكن
قد يكون - وهو الحق - غياب الدليل عندهم . وقد يكون ما آل اليه
الأمر من كثرة الخلاف ، فخير للسرى آئذ من وجهة نظرهم التوقف بدليل
ما ذكره ابن حزم نفسه ثابتا عن عمر بالمقاسمة ثم قوله فى آخر أيامه
بالتوقف . والله أعلم .

وهنا نصب أن ننبه الى أمر مهم خاصة مذهب عمر بن الخطاب .

قال السرخسى : « والصحيح أن مذهب عمر - رضى الله عنه -
لم يستقر على شىء فى الجرد » (٦١) أما الأمر المهم فان مسألة ميراث الجرد
مع الاخوة لم تجمع الصحابة على شىء فيها .

* * *

(٥٩) المحلى : ٢٩٤/٩ .

(٦٠) المحلى : ٢٩١/٩ - ٢٩٢ .

(٦١) المبسوط : ١٨٠/٢٩ .

المبحث الرابع

مذهب عبد الله بن مسعود

روى البيهقي في سننه عن ابراهيم النخعي قال : كان عبد الله يشرك الجد مع الاخوة الى الثلث ، فان كان الثلث خيرا له من المقاسمة أعطاه الثلث ، ويعطى كل صاحب فريضة فريضته ، ولا يورث أبا لأم ولا أختا لأم مع الجد ، ولا يقاسم بأخ لأب أبا لأب وأم ، ولا يورث ابن الأخت مع الجد ، واذا كانت أخت لأب وأم وأخ لأب ، وجد ، أعطى الأخت للأب والأم النصف ، وأعطى الجد النصف ولا يعطى الأخت شيئا ، وإن كان له اخوة وأخوات وجد ومن له معهم فريضة ، أعطى كل صاحب فريضة فريضته ، فان كان ثلث ما بقي خيرا له من المقاسمة أعطاه ثلث ما بقي ، وإن كانت المقاسمة خيرا له قاسم ، وان كان سدس جميع المال خيرا له من المقاسمة أعطاه السدس ، وان كانت المقاسمة خيرا له من سدس جميع المال قاسم (٦٢) .

والذي يفيد هذا النقل :

١ - اذا كان مع الجد صنف من الاخوة أو الاخوة والأخوات قاسمهم الجد كأخ بشرط أن لا ينقص عن ثلث المال فان نقص عنه فرض له الثلث .

٢ - اذا كان مع الجد في المسألة اخوة أشقاء أو أخوات ولو كانت أختا واحدة ومعه أخ أو اخوة لأب فانه لا يعطى أبناء الأب شيئا .

٣ - واذا كان مع الجد اخوة لأب أو اخوة وأخوات لأب قاسمهم كذكر منهم بشرط أن لا ينقص عن الثلث كالأشقاء تماما .

٤ - فاذا كان مع الجد في المسألة الاخوة ومعهم أصحاب فروض أعطى أصحاب الفروض فروضهم وما بقى أعطى الجد الأخط له من المقاسمة في الباقي أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال .

هذا ما يفيد النص ، وهذا ما نقله عنه أهل الحجاز ، ونقل عنه أهل العراق أنه ينظر الى الأخط له من المقاسمة وسدس جميع المال فقط (٦٣) .

٥ - اذا كان مع الجد أخوات منفردات عن اخوتهن شقائق أو لأب فهن أصحاب فروض والباقي لله (٦٤) .

٦ - ومن مذهبه أيضا أنه اذا كان معه في المسألة أخت وابنة أعطى البنت النصف والنصف الآخر جعله نصفين نصفه للجد ونصفه للأخت وهذا مما تفرد به ابن مسعود (٦٥) .

٧ - وقد مر بك احدى الروايتين عنه في زوج وأم وجد حيث أعطى الزوج النصف وأعطى الجد الربع وهذا مما تفرد به - انظر المسألة في مبحث بعض ما ورد فيه الاختلاف .

وبمذهب عبد الله بن مسعود أخذ فقهاء الكوفة : علقمة والأسود وإبراهيم والنخعي ، ومسروق (٦٦) ، وشريح (٦٧) .

(٦٣) المبسوط : ١٨٥/٢٩ .

(٦٤) المبسوط : ١٨٥/٢٩ .

(٦٥) المبسوط : ١٨٥/٢٩ .

(٦٦) المبسوط : ١٨٥/٢٩ .

(٦٧) المغنى : ٢١٧/٦ .

● توجيه مذهب عبد الله بن مسعود :

١ - قوله بالمقاسمة الى الثلث : وهذا القول يوجه على ما ورد عن الرسول عليه الصلاة والسلام أنه أعطى الجد الثلث ، وكذا الحديث السابق « ان ابن ابني مات فما لى من ميراثه ... الخ » .

وفيه من المعنى أن الجدة مع الجد بمنزلة الأم مع الأب ، والجدة لها نصف الأم وهو السادس فينبغى أن يكون الجد ضعفها .

وفيه أيضا أنه يحجب الاخوة لأم وفرضهم الثلث فلا ينبغى أن يقل عما يحجب به الاخوة لأم (٦٨) .

٢ وأما أنه لا يورث أبناء الأب مع أبناء الأبوين مع الجد فلأنه يعتبر الجد كأحد أبناء الأبوين اذ لو اعتبر كالأخ لأب نقص عن الشقيق ، وتفصيل الشقيق على الجد عند انفردهما ساقط بالاجماع (٦٩) .

٣ - أما المقاسمة بعد أصحاب الفروض حسب ما ذكر حتى لا ينقص عن الأخ وحتى لا ينقص عن فرض الأبوة الثابت له بالولادة ، لأن اسم الأبوة ثابت له بهذا المعنى ولو أخذت المقاسمة أو ثلث الباقي ربما نقص عن فرض الأبوة وهذا لا يجوز (٧٠) .

٤ - ووجه قوله ان الأخوات المنفردات مع الجد أصحاب فرائض : أن التعصيب يكون عند اتحاد السبب فالأخ يعصب أخته والابن يعصب البنت أما مع وجود الجد فالسبب مختلف .

(٦٨) المبسوط : ١٨٦/٢٩ .

(٦٩) المبسوط : ١٨٧/٢٩ .

(٧٠) المبسوط : ١٨٨/٢٩ .

ومن حيث المعنى أن الجد لا يعصب الجدة فكذلك لا يعصب الأخت
كابن العم ، وأيضا فإن الأخت مع الجد بمنزلة البنت مع الأب والأب
لا يعصب الابنة فكذلك وكما أن البنت مع الأب صاحبة فرض فكذا
الأخت مع الجد (٧١) .

٥ - ووجه قوله في مسألة الابنة والجد والأخت أن للبنت النصف
والباقي بين الأخت والجد نصفين هو أن الأخت وحدها عصبه مع البنت
والجد وحده عصبه مع البنت ، وعند اجتماع الأخت والجد مع الابنة
لا تصير الأخت عصبه بالجد وصار أمرهما ، كما لو أعتق رجل وامرأة
عبدا كان ميراثه بالولاء بينهما نصفين ، وهذا بخلاف الأخ والأخت ،
لأن الأخت عصبه بأخيها (٧٢) .

٦ - وأما قوله في مسألة : الزوج والجد والأم فعلى الرواية الثانية
قد وضعناه هناك اذ العبرة هنا بالولادة والممتنع التفضيل . أما بعد
التسوية فلا شيء قياسا على الأم والأب في حال وجود الابن .

وستتولى توضيح مذهب عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه -
بالأمثلة الآتية :

- (أ) هلك عن : جد ، وأخ شقيق .
- (ب) هلك عن : جد ، وأخوين شقيقين .
- (ج) هلك عن : جد ، وثلاثة أشقاء وشقيقة واحدة .
- (د) هلك عن : جد ، وثلاثة أخوة لأب وأخت لأب .
- (هـ) هلك عن : جد ، أخ شقيق ، أخ لأب .
- (و) هلك عن : جد ، أخت شقيقة ، وأخوين لأب .

(٧١) المبسوط : ١٨٧/٢٩ - ١٨٨ .

(٧٢) المبسوط : ١٨٩/٢٩ - ١٩٠ .

- (ز) هلك عن : جد ، وأخت لأب .
- (ح) هلك عن : اختين شقيقتين ، وجد .
- (ط) هلك عن : أخت شقيقة ، وأخت لأب ، وجد .

صور المسائل

٣	(ب)	٢	(أ)
١	جد	١	جد
١	أخ ش	١	أخ ش
١	أخ ش		

٢١	٧/٣	(ج)
٧	١	جد
٤		أخ شقيق
٤	٢	ب
٤		أخ شقيق
٢		أخت شقيقة

رءوس الاخوة والأخت ٧

٢١	٧/٣	(د)
٧	١	جد
٤		أخ لأب
٤	٢	ب
٤		أخ لأب
٢		أخت لأب

رءوس الاخوة والأخت ٧

(و)	
٢	جد
١	أخت شقيقة
٢	أخ لأب
×	أخ لأب

(هـ)	
٢	جد
١	أخ شقيق
×	أخ لأب

(ح)	
٣	أخت ش
١	أخت ش $\frac{٢}{٣}$
١	جد ب

(ز)	
٢	أخت لأب $\frac{١}{٢}$
١	جد ب

(ط)	
٦	أخت ش $\frac{١}{٣}$
٣	أخت لأب $\frac{١}{٦}$
١	جد ب

ملاحظة : الأخت لأب في هذه المسألة صاحبة فرض وهو السدس تكملة للثلثين ، فأعطيت فرضها • مع أختها والباقي أخذه الجد وهو مساو لثلث التركة بخلاف ما لو كان معها أخ فإنه عاصب بنفسه والجد أولى منه فلا يقل عن الشقيقة •

• وانظر السنن الكبرى ٦/٢٥١ ، باب الاختلاف في مسألة المعادة •

• وباقي الأمثلة ستعرض لها عند عرض مذهب زيد بن ثابت •

المبحث الخامس

حكم الجد فى الميراث والحجب حكم الأب تماما

ذهب بعض أهل العلم الى أن حكم الجد هو حكم الأب تماما فى الميراث والحجب •

ونسب هذا القول ، الى أبى بكر - رضى الله عنه - واليه انتسب هذا القول وقد تبعه فيه جماعة من الصحابة ، فقد جاء فى صحيح البخارى ما نصه : وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير : الجد أب وقرأ ابن عباس : « يا بنى آدم » « واتبعت ملة آبائى ابراهيم واسحاق ويعقوب » • ولم يذكر أن أحد خالف أباً بكر فى زمانه وأصحاب النبى - صلى الله عليه وسلم - متوافرون (٧٣) •

وعن عكرمة عن ابن عباس قال : أما الذى قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلاً لاتخذته ولكن أخوة الاسلام أفضل أو قال : خير ، فإنه أنزله أباً أو قال : قضاء أباً (٧٤) •

وقال ابن عباس : يرثنى ابن ابنى دون اخوتى ولا أرث أنا ابن ابنى (٧٥) •

وقول أبى بكر - روى موصولاً - عند الدارمى - عن أبى سعيد الخدرى وبسند صحيح الى أبى موسى ، والى عثمان (٧٦) •

(٧٣) صحيح البخارى هامش فتح البارى : ١٥/١٣ - ١٦ •

(٧٤) المرجع السابق : ١٧/١٢ •

(٧٥) المرجع السابق : ١٦/١٢ •

(٧٦) فتح البارى : ١٥/١٢ •

وفسر ابن حزم ما رواه ابن عباس عن أبي بكر أنه أنزل الجد أبا .
قال : يعنى فى الميراث (٧٧) .

ومن قال بقول أبى بكر غير ما ذكره البخارى : معاذ ، وأبو الدرداء ،
وأبو موسى ، وأبى بن كعب وعائشة ، وأبى هريرة . هؤلاء من الصحابة .
ومن التابعين : عطاء ، وطاووس ، وعبيد بن عبد الله بن عتبة
وأبو الشعثاء وشريح والشعبى .

ومن فقهاء الأمصار : عثمان التميمى ، وأبو حنيفة ، واسحاق بن
راهوية ، وداوود ، وأبو ثور ، والمزنى ، وابن سريج (٧٨) .

وقد روى البيهقى قول أبى بكر عن : ابن عباس ، وابن الزبير ،
وعن مروان بن الحكم عن عثمان بن عفان ، وعن عمر بن الخطاب ،
وعن أبى سعيد الخدرى (٧٩) .

وقال بهذا القول من المتأخرين شيخ الإسلام ابن تيمية . يقول فى
الاختيارات العلية : والجد يسقط الاخوة من الأم اجماعا ، وكذلك من
الأبوين أو الأب ، وهى رواية عن الامام أحمد اختارها بعض أصحابه (٨٠) ،
وتلميذه ابن القيم (٨١) ، وظاهر كلام الشوكانى (٨٢) واختيار صديق
خان (٨٣) . وقد اختاره من قبلهم ابن قدامة (٨٤) ، وابن رشد (٧٥) .

(٧٧) المحلى : ٢٨٧/٩ .

(٧٨) المحلى : ٢٨٨/٩ . فتح البارى : ١٦/١٢ ، طبعة على يوسف
: ١٤٤/٢٥ .

(٧٩) السنن الكبرى : ٢٤٦/٦ .

(٨٠) الاختيارات الفقهية : ١٩٧/ .

(٨١) اعلام الموقعين : ٣٢٤/١ .

(٨٢) نيل الاوطار : ٢٠٣/٧ .

(٨٧) الروضة الندية : ٣٢٤/٢ .

(٨٤) المغنى : ٢١٧/٦ .

(٨٥) بداية المجتهد : ٣٤٧/٢ .

● الأدلة :

استدل أصحاب هذا القول لمذهبهم بما يأتي :

أولا : قوله تعالى : « ملة أبيكم إبراهيم » وقوله تعالى : « واتبعتم ملة آبائي إبراهيم واسحاق ويعقوب » .

● ووجه الدلالة :

أن إبراهيم جد العرب ، وقد أطلق عليه القرآن لفظ الأب ، كذلك إبراهيم واسحاق كل منهما جد يوسف . أما الأول فأبو جده ، والثاني جده وقد أطلق عليها القرآن كلمة الأب ، والأصل في الاطلاق الحقيقة فيكون للجد حكم الأب تماما - وان علا - في الميراث وفي الحجب .

ويجاب عن الآية بما أجيب به سابقا في بحث : حول اطلاق لفظ الأب على الجد .

ثانيا : قوله - صلى الله عليه وسلم - : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فلأولى رجل ذكر » (٨٦) .

أن الحديث أمر باعطاء أصحاب الفروض فروضهم ثم ما بقى بعد ذلك فيكون لأقرب العصبات ، ومعلوم أن العصبات هم الذكور - العاصب بنفسه - وإذا لاحظنا القرب وجدنا الجد أقرب من حيث المعنى ومن حيث الحكم . أما المعنى فله ايلاد وله بعضية في حفيده كالأب من هذا الجانب . وأما الحكم فإن الفروض اذا ازدحمت وعمت التركة سقط الأخر ولم يسقط الجد بل يفرض له (٨٧) .

(٨٦) صحيح البخارى : ٩/١٢ .

(٨٧) المفنى : ٢١٦/٦ ، ينظر المبسوط ١٨٦/٢٩ .

● يوضح ذلك المسألة الآتية :

هلكت عن : زوج ، ثلاث بنات ، أم ، أب :

للزوج الربع ، للبنات الثلاث الثلثان ، وللأم السدس ، وللأب السدس . فأنت ترى أن المسألة عالت بنصيب الأم ، ومع ذلك فرض للأب نصيبه وهو السدس فعالت المسألة ببقية سدس الأم وسدس الأب . ولو كان مكان الأب جد لكاتت القسمة كما قسمنا في مسألة الأب تماما ولا فرق .

ولو كان مكان الأب أو الجد أخ نسقط الأخ لأن الفروض أتت على التركة ، ولو كان مكان الأخ أخت لغير أم نسقطت أيضا للسبب نفسه .

وصور المسائل هكذا :

٤٥	٣/١٥/١٢	الصورة الاولى : في المسألة أب	
٩	٣	$\frac{1}{4}$	زوج
٨/٢٤	٨	$\frac{2}{3}$	ثلاث بنات
٦	٢	$\frac{1}{6}$	أم
٦	٢	$\frac{1}{6}$	أب

٤٥	٣/١٥/١٢	الصورة الثانية : في المسألة جد	
٩	٣	$\frac{1}{4}$	زوج
٨/٢٤	٨	$\frac{2}{3}$	ثلاث بنات
٦	٢	$\frac{1}{6}$	أم
٦	٢	$\frac{1}{6}$	جد

فأنت ترى أن حال الجد لم يتغير عن حال الأب وكل منهما يستحق فرضه حتى ولو كانت المسألة عائلة .

واليك الصورتين الأخيرتين لتتحقق من الفرق :

الصورة الثالثة : مكان الأب أخ لغير أم ٣/١٣/١٢

٣٩			
٦	٣	$\frac{1}{4}$	زوج
٨/٢٤	٨	$\frac{2}{3}$	ثلاث بنات
٦	٢	$\frac{1}{6}$	أم
×	×	ب	أخ لغير أم

الصورة الرابعة : مكان الأب أخت لغير أم ٣/١٣/١٢

٣٩			
٦	٣	$\frac{1}{4}$	زوج
٨/٢٤	٨	$\frac{2}{3}$	ثلاث بنات
٦	٢	$\frac{1}{6}$	أم
×	×	ب	أخت لغير أم

فأنت ترى أن حال الجد لم يتغير عن حال الأب وكل منهما يستحق فرضه حتى ولو كانت المسألة عائلة .

فأنت ترى أنه لما أتت الفروض على التركة في هاتين الصورتين سقط الأخ لأنه لم يبق له شيء وهو عاصب بنفسه وكذلك سقطت الأخت لأنه لم يبق لها شيء وهي عاصبة مع البنات .

ويمكن أن يقول الآخرون هنا - ان هذا شأن العاصب أما الجد فهو صاحب فرض وعاصب ولا يحرم من الميراث بأحدهما ، أما

الأخ فهو عاصب فقط ، والأخت صاحبة فرض لكنها فى هذه المسألة -
الصورة الرابعة - عاصبة لوجود البنات ، والنزاع إنما هو فى أولوية
التعصب والتعصيب إنما يكون بالأدلاء وقد استوى الأخوة والجد فى
هذا الجانب .

ثالثا : ابن الابن يقوم مقام الابن عند عدم الابن فكذلك أبو الأب
يقوم مقام الأب حالة عدلام الأب .

ودلالة هذا : هو أن ابن الابن ابن بالاجماع فيقاس عليه أبو الأب .

ولذلك قال ابن عباس : يرثنى ابن ابنى دون اخوتى ، ولا أرث أنا
ابن ابنى (٨٨) .

يؤكد هذا اجماعهم على أن الجد فى أمور بالنسبة لحفيده له ما للأب
تماما وقد مر بك ذكر هذه الأمور فى مبحث « حول اطلاق لفظ الأب
على الجد » .

ويسكن أن يقال هنا لما كان ابن الابن ليس ابنا فى كل شىء
أيضا كان الجد ليس أبا فى كل شىء يوضح ذلك أن الابن يحجب
عن ميراث جده بعمه ، ولو كان لجدده : ابنة فقط وابن الابن لا يستوفى
فرضها كاملا .

يوضح ذلك المسألتان الآتيتان :

(أ) هلك عن : ابن ، ابن الابن .

(ب) هلك عن : بنت ، ابن الابن .

(٨٨) صحيح البخارى : ١٦/١٢

وصورة المسألتين :

(أ)		١
ابن	ع	١
ابن ابن	م	×

الابن أخذ كل المال وحرم ابن الابن •

(ب)		٢
بنت	١	١
ابن ابن	ب	١

فابن الابن لم يعصب البنت لأنه ليس في درجتها أى ليس ابنا •

وقد أطال الامام ابن القيم^(٨٩) فى مناصرة هذا المذهب •• واليك خلاصة ما قاله :

١ - الاخوة الأم ورثوا كلاله ، وكذا الاخوة لغير أم وقد أجمع الناس على أن الجد يحجب الاخوة الأم فلم لا يحجب الاخوة لغير أم ؟
والقرآن يشهد لقول أبى بكر فى الكلاله •

● **ويجاب عن هذا :**

بأن القرآن هو الذى فرق بين الموضعين ذلك أن حكم الورثة فى الآية الأولى غير حكم الورثة فى الآية الثانية ، وحكم الورثة فى الثانية شبيه بحكم الأبناء وهذا فرق فالأخ لأم لا يعصب أخته بل يساويها فى اليراث بينما الأخ لغير أم يعصب أخته ، ولم نجد أحدا يعصب أخته الا الوالد مع البنت ، والأخ لغير أم مع الأخت مثله فلجانب الضعف هذا فى أبناء الأم أجمع الناس على حجبه بالجد ، أما فى أبناء الأبوين أو الأب فاختلف الناس • مع تسليم المشركين للجد والاخوة لغير أم فى

(٨٩) اعلام الموقعين : ١/٣٧٤ - ٤٨٢

اليراث بأن الكلالة هي ما خلا الولد والوالد • وقد ناقشنا هذا الأمر
بوضوح فى مبحث « الكلالة » •

٢ - ولد الولد بجعل المسألة ليست من الكلالة فكذلك أبو الأب
ولا فرق ذلك أن نسبة الاخوة الى الجد كنسبة الأعمام الى أبى الجد ،
فاذا ترك الميت أبا جده ، وعمه قدم أبو الجد فيجب تقديم الجد على
الأخ •

● ويجاب عن ههنا :

أن ذلك ترك للنص بالرأى ، والجد والأخ مقدمان على العم باتفاق ،
والذى أوجب التشريك - عند المشركين - هو معنى الأبوة الذى فى
الجد - نوعا ما - وبين النص على الاخوة والأخوات لغير أم •

٣ - نسبة ابن الأخ الى الأخ كنسبة أبى الجد الى الجد وذلك
يقتضى توريث ابن الأخ مع أبى الجد ولم تقولوا بذلك بل جعلتم الميراث
لأبى الجد وهذا تفريق بين المتماثلين •

● ويجاب عن ههنا :

بأن معنى الأبوة النوعية ما زال موجودا فى أبى الجد بينما الاخوة
بعدت فى ابن الأخ ، ثم هذا موضع أجمع عليه الناس فلا يجب الخروج
عنه ، وان كان ينسب لعمى - رضى الله عنه - اقامة أبناء الأخ مقام
الأخ ، وأيضا ما زال النص أقوى من الرأى • فالنص لم يوجب خلافا
بينما الرأى أوجب الخلاف •

٤ - ابن الابن يدلى بنوة ، وأبو الأب يدلى بالأبوة ، والأولى
أقوى من الثانية ، والأولى وان بعدت أقوى من قرابة بنوة الأبوة -
الاخوة - وان قربت فكذلك قرابة أبوة الأبوة وان علت أقوى من قرابة
الاخوة •

● ويجاب عن هذا :

بما أجيّب به من قبل وهو الاجتهاد في مواجهة النص .
٥ - أبناء الأب الأدنى يقدمون على أبناء الأب الأعلى في التعصيب ،
وإن كانوا أقرب الى الميت فابن الأخ مقدم على العم كان العم أقرب أى
أن الجنس الواحد يقوم أقصاه مقام أدناه ، والأبوة مقدمة على الاخوة
فلم خرج الجد هنا .

● ويمكن أن يجاب :

أن ظاهر القرآن اقامة الاخوة مقام البنوة عند عدمها ولكن لما
انعقد اجماع على تقديم الأب على الاخوة سلمنا بذلك ، وما يأخذه الأب
عائد في أغلب الأحوال على الاخوة بخلاف الجد كما سبق . وقد اعترض
على التشبيه بالشجرة ، وبالنهر ورأى أن هذا التشبيه ينتج العكس ،
لكنهما سبقا لبيان القرب وبيانهما صحيح ، فإن ما كان ينتفع به أحد
العصنين رجع الى العصن الثانى ، وكذا النهر .

٦ - الجد يقوم مقام الأب في التعصيب ويقدم على كل من يقدم
عليه الأب فلم استثنى الاخوة ؟ إذا كان لقوتهم وجب تقديمهم عليه ،
وإذا كانوا متساويين فى القرب وجب اعتبار هذه النسبة بين أبناءهم وآباء
الجد ، وهذا غير واقع لأن المورثين اما مقدمين للجد ، أو مشاركين
الاخوة معه ، والمشاركين مختلفين اختلافا بينما كما سترى فى أقوالهم .

● والجواب عن هذا :

أن ذلك موطن النزاع فلا ينسحب عليه ذلك التعميم .

٧ - الجد والاخوة امل أن يكونوا من جنس واحد وهذا غير صحيح
وأما أن يكونوا من جنسين ولا يرث فى المسألة بالتعصيب الا جنس
واحد .

• والجواب :

يمكن أن يقال : هما جنسان ولكن جعلنا الجد أحدهم لنعرف نصيبه
لا أنه واحد منهم •

وهكذا ترى أن الامام ابن القيم - رحمه الله - قد دافع عن الرأي
الذي يعتقد أنه صواب ، ولا شك أن مقولته لها نصيب من الصواب
إذا نظرنا الى أن الكل رأى • ولكن عليها اجابات يمكن أن يجيب بها
المخالفون كما ذكرنا •

وحتى لا نستطرد في القول فاننا نقول باختصار :

هل وردت على أبي بكر مسألة فيها ميراث جد و اخوة حتى تقطع
بما ذهب اليه أصحاب هذا القول ؟

اننا نشك في وقوع ذلك لأنه لو وقع لكان هناك حكم في المسألة
قبل الخلاف يؤيد هذا ما ورد - ان صح - أن عمر - رضى الله عنه -
كان أول جد ورت في الاسلام • وكان ذلك في امارته أعنى أول جد
ورث وللميت اخوة لغير أم • وان ذلك لو وقع في عهد أبي لكانت حجة
عمر قوية أمام على - رضى الله عنه - وزيد بن ثابت - رضى الله عنه -
ولئن سلمنا أن أبا بكر حكم في ميراث الجد فانما نسلم أنه حكم في
مسألة ليس فيها اخوة ، والا لم يكن هذا الخلاف • كما سنرى • وعليه
يحصل ما ورد أن أبا بكر قضاه أبا وبذلك يمكن الجمع بين ما ورد عنه ،
وبين ما حدث بعده من خلاف •

والذي يؤكد هذا القول في عدم وقوع مثل هذا الأمر أمام أبي
بكر - رضى الله عنه - ما روى عنه ، اذ جاءته الجدة فقال لها : ما أجد
لك في كتاب الله شيئاً ••• الخ - اذا صحت الرواية - لأن هذا يدل
على أنه لو كان الجد أبا - في رأى أبي بكر - باطلاق لما قال للجدة

ما أجد لك في كتاب الله شيئاً وفيه قوله تعالى : « كما أخرج أبويكم من الجنة » (٩٠) فجعلها أما •

وقد ذكر الشوكاني (٩١) مزايا لكل من الجد والأخ •

• من مزايا الجد :

(١) أنه يرث مع الأولاد :

وترى أن هذه الميزة حكم اجتهدى نشأ عن اعطائه حكم الأب فورث معهم كما ورث الأب •

(٢) أنه يستغنى الاخوة لام اتفاقاً :

وترى أن هذا الحكم مصدره الاجماع ولا ينبغي أن يحتج بالاجماع في موضع الخلاف ، ولذلك فإن هناك فرقا بين أبناء الأم وبين أبناء الأبوين أو الأب كما سبق •

• من مزايا الأخ :

(١) النص على ميراثه في القرآن :

وأجيب عنه بأن الجد مثله لأنه أب ، فهو منصوص على ميراثه في القرآن •

وقد رد الشوكاني بأنه رد ذلك بأن الاطلاق مجاز لا حقيقة •

وأجاب عن هذا الرد : بأن الأصل في الاطلاق الحقيقة ، ويجاب عن جوابه : يتمر هنا استعمال الحقيقة لأنه عند الاطلاق لا نفهم منه الجد بل نفهم منه الأب المباشر •

(٩٠) سورة الاعراف ، آية / ٢٧

(٩١) نيل الاوطار ٦/٦٢

(ب) الأخت يعصب اخته :

تطبيقات على مذهب أبي بكر :

١ - هلك عن : جد ، زوجة ، ابن •

٢ - هلك عن : جد ، زوجة ، أخ الأم •

المسألة الاولى	٢٤	المسألة الثانية	٤
جد	$\frac{1}{6}$	زوجة	$\frac{1}{2}$
زوجة	$\frac{1}{8}$	جد	ب
ابن	ب	أخ الأم	م
	١٧		×

٣ - هلك عن : جد ، أم ، أخوان الأب •

٤ - هلك عن : شقيقة ، أخت الأب ، جدة ، جد •

المسألة الثالثة	٦	المسألة الرابعة	٦
أم	$\frac{1}{6}$	شقيقة	×
جد	ب	أخت لأب	×
أخوان لأب	×	جدة	$\frac{1}{6}$
		جد	ب
			٥

المبحث السادس

مذهب زيد بن ثابت

عن الأعمش عن ابراهيم أن زيد بن ثابت كان يشرك الجد الى الثلث مع الاخوة والأخوات ، فاذا بلغ الثلث أعطاه الثلث ، وكان للاخوة والأخوات ما بقى ، ولا يورث أخت الأم ، ولا أختا الأم مع الجد شيئا ، ولا يقاسم بهم ، وكان يقاسم للاخوة من الأب مع الاخوة للأب والأم ، ولا يورثهم شيئا ، واذا كان أختا لأب وأم وجد أعطاه النصف وأعطى الجد النصف ، واذا كانا أخوين وجد أعطاه الثلث وان زادوا أعطاه الثلث ، وما بقى كان للاخوة ، واذا كانت أخت وجد أعطاه الثلث وأعطى الجد الثلثين ، واذا كانت أختان وجد أعطاهما النصف وأعطى الجد النصف ما بينه وبين أن يبلغن خمسا ، فاذا بلغن خمسا أعطاه الثلث : وما بقى فللأخوات ، فإن لحقت فرائض امرأة أو زوج أو أم أعطى أهل الفرائض فرائضهم وما بقى قاسم الاخوة والأخوات ، فان كان ثلث ما بقى خيرا له من المقاسمة أعطاه ثلث ما بقى ، وان كانت المقاسمة خيرا له من ثلث ما بقى قاسم وان كان سدس جميع المال خيرا له من المقاسمة أعطاه السدس ، وان كانت المقاسمة خيرا له من السدس قاسم ، (وفى الأكدرية) اذا كان زوج وأم وأخت وجد جعلها من تسعة ثم ضربها فى ثلاثة فكان من سبعة وعشرين فأعطى الزوج تسعة أسهم وأعطى الأم ستة أسهم وأعطى الجد ثمانية أسهم وأعطى الأخت أربعة أسهم (٩٢) .

ولقد أنكر ابن حزم هذا الذى نسب الى زيد وضعفه وأنكر

الأكدرية .

أما عن انكاره لمذهب زيد هذا فلانقطع عنده ، وفى الأكدرية

لانكار قبيصة بن ذؤيب لها (٩٢) . وقد مر مثل هذا .

(٩٢) السنن الكبرى البيهقى : ٢٥٠/٦

(٩٣) المحلى : ٢٩٤/٩ - ٢٩٥

ولقد ذكر ابن حجر الأكدريه ورواياتها ، وذكر قول زيد فى الجدد
والاخوة حيث كان ثلث الباقي بعد الفرض خيرا له من القسمة - عن
البيهقى من طريق ابراهيم النخعى ، ولم يذكر تضعيفا (٩٤) .

ولقد قال ابن حزم بعد انكاره الذى ذكرناه كلاما آخر خلاصته
أن مقلدى المذاهب ان ادعوا أن هذا متواتر عن زيد فذلك كذب وانما
اشتهرت لما قال بها مالك ، وسفيان والأوزاعى ، وأبو يوسف ، ومحمد
ابن الحسن والشافعى ، وانما أصلها ومخرجها ساقط ومنبعها لا يصح
أصلا ، وانما أخذ الذين يقولون بالمرسل عدا الشافعى ، وقال أصحابه:
فارق أصله فى الفرائض ، فقلد ما روى عن زيد ، ثم قال مقولة أخرى :
أن أقوال الشافعى تدل على أنه قليل البصر بالفرائض ، والا فليأتونا بأحد
من التابعين قال بها كما وجدناها عند هؤلاء (٩٥) .

ولسنا نجب أن نسير وراء ابن حزم الى هذا الحد ويكفى : أن اثنين
من كبار الحنفية خالفا أبا حنيفة ، وأيضا فقد أخذ بها مالك والشافعى ،
والمشهور عن أحمد - المعتمد فى مذهبه ، وهل يعد هؤلاء ورع فى عصر
الاجتهاد الفقهي وقد رووا كل ما ورد فى المسألة .

ويكفى أن نذكر ردا على ابن حزم أن المسألة مشهورة قبل أن يأخذ
بها هؤلاء الأجلاء من أهل العلم ، وهنا نذكر ما قاله مالك فى الموطأ :
« الأمر المجتمع عليه عندنا ، والذى أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أن
الجد - أبا الأب - لا يرث مع الأب دنيا شيئا وهو بفرض له مع الولد
الذكر ومع ابن الابن الذكر السدس فريضة ، وهو فيما سوى ذلك -
ما لم يترك المتوفى أما أو أختا لأبيه يبدأ بأحد ان شركة بفريضة مسماة
فيعطون فرائضهم ، فإن فضل من المال السدس فما فوقه فرض للجد

(٩٤) التلخيص الحبير : ٨٨/٣ - ٨٩

(٩٥) المحلى : ٢٩٥/٩

السدس فريضة ، قال مالك والجد والاخوة للأب والأم إذا شركهم أحد بفريضة مسماة يبدأ ببن شركهم من أهل الفرائض ، فيعطون فريضتهم فما بقى بعد ذلك للجد والاخوة من شيء فانه ينظر أى ذلك أفضل لحظ الجد أعطيه الثلث مما بقى له وللخوة ، أو أن يكون بمنزلة رجل من الاخوة فيما يحصل له ولم يقاسمهم بمثل حصة أحدهم أو السدس من رأس المال كله أى ذلك كان أفضل لحظ الجد أعطيه الجد وكان ما بقى بعد ذلك للاخوة للأب والأم وللذكر مثل حظ الأثنيين إلا فى فريضة واحدة تكون قسمتهم فيها على غير ذلك وتلك الفريضة : امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأختها لأمها وأبيها ، وجدها فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت للأم والأب النصف ، ثم يجمع سدس الجد ونصف الأخت فيقسم أثلاثا للذكر مثل حظ الأثنيين فيكون للجد ثلثاه وللأخت ثلثه .

قال مالك : وميراث الاخوة للأب مع الجد إذا لم يكن معهم اخوة لأب وأم ، كميّرات الاخوة للأب والأم سواء ذكرهم كذكرهم وأتاهم كأتاهم ، فإذا اجتمع الاخوة للأب والأم ، والاخوة للأب فان الاخوة للأب والأم ، يعادون الجد باخوتهم لأبيهم فيمنعونه بهم كثرة الميراث بعددهم ولا يعادونه بالاخوة للأم لأنه لو لم يكن مع الجد غيرهم لم يرثوا معه شيئاً ، وكان المال كله للجد فما حصل للاخوة من بعد حظ الجد فانه يكون للاخوة من الأب والأم دون الاخوة للأب ، ولا يكون للاخوة للأب معهم شيء إلا أن يكون الاخوة للأب والأم امرأة واحدة فان كانت امرأة واحدة فانها تعاد الجد باخوتها لأبيها ما كانوا فما حصل لهم ولها من شيء كان لها دونهم ما بينها وبين أن نستكمل فريضتها وفريضتها النصف من رأس المال كله ، فان كان فيما يجاز لها ولاخوتها لأبيها فضل عن نصف رأس المال كله فهو لاخوتها لأبيها للذكر مثل حظ الأثنيين ، فان لم يفضل شيء فلا شيء لهم (٩٦) .

بعد هذا الذى عرضناه وبعد ما تبين لنا أن قول زيد فى ميراث الجدة والاختوة لغير أم كان معروفاً قبل أن يأخذ مالك به ، وكذا من أخذ به نقرر أن مذهب زيد - رضى الله عنه - هو ما يأتى :

١ - إذا كان مع الجدة اختوة ذكور أو ذكور وإناث أو إناث فقط ، وليس معهم أحد من الورثة أصحاب الفروض فإن الجدة يقاسم الاختوة كرجل منهم بشرط أن لا يقل نصيبه عن الثلث ، فإن نقص نصيبه عن الثلث فرض له الثلث . *

وتوجيه هذا القول كما وجه فى مذهب عبد الله بن مسعود . *

٢ - إذا وجد معه هو والاختوة بعض أصحاب لفروض قاسم الجدة الاختوة فيما بقى إن كانت المقاسمة أفضل له من ثلث الباقي أو من سدس رأس المال وإن كان ثلث الباقي أفضل له من المقاسمة ومن سدس رأس المال أعطيه ، وإذا كان سدس رأس المال أفضل له أعطيه . *

ويسكن صوغ ما مضى فى عبارة واحدة : عند وجود أصحاب الفروض مع الجدة والاختوة يعطى أصحاب الفروض فروضهم ويعطى الجدة الأخطى له من أمور ثلاثة : المقاسمة فى الباقي ، ثلث الباقي ، سدس رأس المال ، وتوجيه هذا القول كما وجه فى مذهب عبد الله بن مسعود . *

٣ - انفرد زيد بمعادة الاختوة الأشقاء اخوتهم لأبيهم معهم حتى يضيّقوا على الجدة مزاحمين بهم غير أنه إذا كانت بنت الأبوين واحدة أخذت النصف وإن فضل شيء فلأبناء الأب . *

ووجه هذا القول : أن الاختوة لأبوين والاختوة لأب عند التعصب يدلون بالأب ولا اعتبار للأم هنا وكذلك الجدة يدلى بالأب فأصبحوا جميعاً كأنهم اختوة لأب فإذا أخذ الجدة نصيبه وخرج من بينهم ودخلنا إلى جانب

الترجيح بين الجهة الواحدة وهي حصة الأخوة فترجح جاب الأشقاء
بقراءة الأم (٩٧) .

٤ - أما قوله في الأكدرية فهذا انفرد به أيضا ووجه هذا القول
أن أصحاب الفروض أخذوا خمسة أسداس التركة ولم يبق الا سدس
واحد أخذه الجد ، واستقاط الأخت بالجد متعذرا لأنها صاحبة فرض عند
عدم الولد بالنص ، وللضرورة يفرض لها نصيبها وتعول به المسألة ،
ثم يجمع نصيبها مع نصيب الجد ويقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين (٩٨)
وقد مر بك صورة المسألة .

ولقد أخذ بمذهب زيد بن ثابت - رضى الله عنه - مالك ، والشافعي
وأحمد - في المعتمد في مذهبه - والأوزاعي ، ومن الأحناف : أبو يوسف
ومحمد .

لذلك نسوق أدلتهم في القول باشتراك الاخوة لغير أم مع الجد
أبي الأب في الميراث . وهذه أدلتهم :

١ - قوله تعالى : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون
وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » (٩٩) .

فجعل للرجال والنساء نصيبا ، والاخوة والأخوات لغير أم اذا
اجتمعوا مع الجد ، هم من الأقارب ، فمن قال لا نصيب لهم فقد ترك
ظاهر القرآن .

(٩٧) المبسوط : ٨٧/٢٩

(٩٨) المبسوط : ١٨٣/٢٩ - ١٨٤

(٩٩) النساء ، الآية / ٨

ويسكن أن يقال هنا : انهم - الاخوة والأخوات لغير أم - اذا
اجتمعوا فى المسألة مع الأب سقطوا به ، وقد انعقد الاجماع على ذلك -
فهل الذين أجمعوا على اسقاطهم بالأب خالفوا ظاهر القرآن ؟

ويجاب عن ذلك بأن فريضة الأب منصوص عليها فى القرآن ، وهو
أولى منهم لأنهم يدلون به فليس ثم مخالفة لظاهر القرآن . . .

وهذا حكم أجمع الناس عليه .

٢ - قياس الاخوة على الأبناء بجامع أن الأخ يعصب أخته والابن
يعصب أخته فلا يسقطه الجد .

وقد رد على هذا بأن التعصيب للأخت ، أو للبنات ليس هو سبب
الميراث ولكن سبب الميراث هو البنوة فى الأبناء والاخوة فى الاخوة
والأخوات (١٠٠) .

ويجاب عن هذا بأن القياس هنا ليس مراده كما رد الراد وانما
هو بيان لشبه بينهما بجعل الاخوة كالأبناء فى هذا الجانب وأيضا فان
القرآن أقام الاخوة لغير أم - مقام الأبناء تماما - والأنصبة كالأنصبة .
يقول الله تعالى : « أن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك
وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كاتنا اثنتين فلها الثلثان مسا
ترك ، وإن كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » (١٠١) .

هذا فى شأن الاخوة ، وفى شأن الولد . يقول تعالى .
« يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق
اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف » (١٠٢) .

(١٠٠) التحقيقات المرضية / ١٤٠

(١٠١) النساء ، آية / ١٧٦

(١٠٢) النساء ، آية / ١١

٣ - الجد والأخ على منزلة واحدة من الأب لأن الجد أبو أبيه ،
والأخ ابن أبيه وقرابة البنوة أقوى من قرابة الأبوة فلا يسقطه الجد .
لأنهما تساويان في سبب الاستحقاق .

وقد أجيب بأن جهة الجد وهي جهة الأبوة وهي سبب الميراث مقدمة
على جهة الأخوة وهي سبب الميراث (١٠٣) .

ويسكن أن يرد على هذا الجواب بأن القرآن أقام الأخوة مقام
الأولاد عند عدم الأولاد في الميراث وهذا لا يضعف قوتهم أمام الجد
فلا يسقطون به كما قلنا . ولما كانت جهة بنوة الأب أقوى من جهة
بنوة الجد بالأجسام دل هذا على ضعف جهة الأبوة في الجد وهذا مما
يزيدهم قوة .

٤ - الجد له تعصيب ورحم والأخوة لهم تعصيب من غير رحم
فلا يسقطهم الجد كالابن والبنت إذا اجتمعوا (١٠٤) .

ومعنى هذا أن البنت لها رحم فلها فريضة عند الانفراد ، أما
الابن فميراثه بطريق التعصيب والجد له رحم فميراثه بالفرض وله ميراث
بالتعصيب فلا يسقط الأخوة كما لا يسقط الابن البنت .

٥ - لو كان الأب الذي يدل به الجد ويدلى به الأخوة هو الذي
مات فإن ميراث الجد فيه السدس ، وللأخوة خمسة أسداس فكيف
يسقط الجد الأخوة وهم بهذا الحال بالنسبة لمن يدلون به .

وقد يقال هذا : لماذا لم تعطوا الأخوة أو الأخ أكثر من الجد ،
بل جعلتم للجد أكثر من الأخ ، وتجعلون للجد السدس فقط والباقي
للأخ الواحد أو الأخوة .

(١٠٣) التحقيقات المرضية / ١٤٠

(١٠٤) يراجع في هذه الأدلة من ١ - ٤ كتاب المجموع شرح المهذب
١١٦/١٦ - ١١٧

ويجاب عن هذا بأن القوم لم يروا التوسع عما روى عن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وان كانوا قد اختلفوا فلم تكن خارجين عن أقوالهم (١٠٥) *

وقد وجه الى هذا المذهب وغيره من مذاهب التشريك بين الجد والاخوة ما يأتي :

١ - الاخوة والجد عصبه ولكنهم يجعلون الجد عصبه الى حد معين ، ولا يعهد في الشريعة مثل ذلك ، بل المعروف أن العصبه اذا كانوا متساويين اشتركوا في القليل والكثير ، ثم انه لا دليل على هذا الفرض الذي يفرض للجد في هذه الحالة (١٠٦) *

● ويجاب عن هذا :

بأنهم جعلوا الجد كأحد الاخوة لمعرفة مقدار ما يحصل عليه وكونه حد بمقدار لا ينقص عن السدس ، فلأن وصف الأبوة موجود في الجد بحكم الولادة والأب لا ينقص عن السدس بهذا الحكم فجعلناه للجد *

٢ - معادة الاخوة الأب مع الأشقاء على الجد ثم لا يرثون لأنهم يحجبون بالأشقاء . وهذا لم يعهد في الشريعة من حيث معادة من لا يرث (١٠٧) *

ويقال هنا انهم اشتركوا في الادلاء بالأب فهم بالنسبة للجد سواء *

(١٠٥) الأم - للشافعي : ٨٠/٤

(١٠٦) التحقيقات المرضية / ١٣٩ ، اختصاراً من اعلام الموقعين

٣٧٤/١

(١٠٧) التحقيقات المرضية / ١٣٩

٣ - تناقضهم في الإكدرية وادخال النقص - بسبب العول - على الزوج ، والأم دون مبرر شرعي (١٠٨) .

وقد سبق أن قررنا - عند زيد - أن الضرورة ألجأته لذلك لتعذر اسقاط الأخت بالجد .

ثم في فرض نصيب الأخت اعمال للنصوص وللإجتهد ، فلا وجه للاعتراض يعتد به .

تبييه :

خالف الامام مالك زيد بن ثابت في مسألتين (١٠٩) :

الأولى : المالكية . وهي :

زوج ، وأم ، وأخوان لأم ، وأخ لأب أو أكثر ، وجد :

ففي هذه المسألة يحجب الجد الأخوين لأم ولا يشاركه الأخ من الأب بل يأخذ الجد الثلث كاملا ، لأن الجد هو الذي وفر هذا الثلث بحجبه أبناء الأم ولو لم يوجد ما أخذ الأخ للأب شيئا ، لأن الفروض حينئذ استغرقت التركة . والأخ الأب عاصب بأخذ الباقي ولم يبق شيء . الثانية : شبه المالكية . وهي المسألة المشتركة :

وهي المسألة السابقة ، الا أنه بدل الأخ من الأب شقيق أو أكثر . وما قيل في الأولى يقال في الثانية ، غير أن العلة هنا أن الشقيق قد كان نصيبه قليلا حين يشارك أبناء الأم ، لأن مالكا يقول بالتشريك بين الأشقاء وأبناء الأم .

ويجوز أن يكون مكان الأم جدة في المسألتين :

(١٠٨) التحقيقات المرضية / ١٣٩

(١٠٩) الشرح الكبير ٤/٤٦٦

وصورة كل من المسألتين :

المسألة	شبه المالكية	المسألة
أم	أم	أم
زوج	زوج	زوج
جد	جد	جد
أخوان لأم	أخوان لأم	أخوان لأم
أخ شقيق	أخ شقيق	أخ لأب

مسائل توضح مذهب زيد - رحمه الله -

قبل أن أذكر المسائل التي توضح مذهب زيد - رحمه الله - أوضح ما يأتي :

١ - المسائل التي اتفق فيها عبد الله بن مسعود وزيد - رضى الله عنهما - لا داعى لاعادتها هنا . فقد وضحت هناك .

٢ - المسائل التي اتفق فيها عبد الله بن مسعود وزيد ، ولم تذكرها عند عرض المسائل فى مذهب عبد الله سنذكرها ههنا .

٣ - الأكدرية سبق ذكرها وذكر قول زيد فيها ، لا داعى لاعادتها ثانيا .

٤ - أقوال زيد فى بعض المسائل الخاصة سنذكرها :

أولا : الخرقاء^(١١٠) وهى : أم ، أخت ، وجد :

للأم : الثلث ، والباقى بين الأخت والجد للذكر مثل حظ الاثنتين
وصورتها :

(١١٠) العذب الفائض ١١٦/١ - ١١٧

٩	٣/٣			
٣	١	١/٤	أم	٣
٤	٢	ب	جد	
٢		أخت لغير أم		

١٠	٥		(أ) العشرية
١	١/٤		أخ لآب
٤	٢		جد
٥	٢ ١/٤		شقيقه

ضرب أصل المسألة في ٢ تخلصا من الكسر .

٢٠	٢/١٠	٢/٥	(ب) العشرينية
٨	٤	٢	جد
١٠	٥	٢ ١/٤	شقيقة
١/٢	١	١/٤	أختان لآب

ضربنا أولا أصل المسألة في ٢ تخلصا من الكسر ، ثم ضربنا العشرة في ٢ لتصح المسألة .

٥٤	١٠٨	٣/٣٦	٣/٦	(ج) مختصرة زيد :
				١
٩	١٨	٦	١	أم
				٦
١٥	٣٠	١٠		جد ١/٣ الباقي
٢٧	٥٤	١٨	٥	شقيقة النصف
١/٣	٢/٦	٢		٣ أخوات لآب الباقي

٥٤	٣/١٨	٣/٦	
٩	٣	١	أم
١٥	٥		حد
٢٧	٩	٥	شقيقة
١/٣	١		٣ أخوات لأب

٩٠	٥/١٨	٣/٦	
١٥	٣	١	أم
٢٥	٥		حد
٤٥	٩	٥	شقيقة
٢/٤			أخوان لأب
١	١		أخت لأب

● ملاحظة :

سميت هذه المسائل بالزبدات الأربع ، لأنها منقولة عن زيد بن ثابت رضى الله عنه (١١٣) .

وهي ليست بهذا الحصر فقط وإنما هي صور لما يتبقى بعد نصيب الشقيقة لأبناء الأب الذين شاركهم معها في مراصة الجد .

● مسائل أخرى :

والمبين فى الشباك فى كل مسألة هم الورثة وسهام كل منهم :

١٨	٣/٦	(١)
٣	١	أم
٥	٥	جد
٥/١٠		أخوان لأب

(١١٢) العذب الفائض ١١٦/١ - ١١٧ .

٥٤	١٠٨	٣/٣٦	٦/٦	(ب)
٩	١٨	٦	١	جدة
١٥	٣٠	١٠		جد
١٠/٣٠	٢٠/٦٠	٢٠	٥	ثلاث شقائق
×	×	×		أخت

لم تأخذ بنت الأب شيئاً لأن الشقائق قد استكملن الثلثين .

٦	(ج)
٤	بنتين
١	جد
١	أخ ش
×	أخ لأب

حجب الشقيق الأخ لأب .

٤	٨	٤/٢	(د)
٢	٤	١	زوج
١	٢		جد
١	٢	١	شقيقة
×	×		أخت لأب

لم تأخذ بنت الأب شيئاً لأن الشقيقة لم تستكمل النصف .

المبحث السابع

مذهب علي بن أبي طالب

• تنبيهه :

كان يمكن كتابة مذهب عبد الله بن مسعود ، ومذهب علي بن أبي طالب ضمن المبحث الثالث لأن أحدا من المذاهب الأربعة لم يأخذ بأي واحد منهما لكننا أحببنا أفراد كل منهما بمبحث لأمرين :

الأول : مذهب عبد الله بن مسعود يتفق في كثير مع مذهب زيد بن ثابت والخلاف بينهما أقل من الاتفاق •

الثاني : مذهب علي بن أبي طالب تأخذ بأكثره بعض المناطق الإسلامية كما سيتضح بعد •

لنبدأ في عرض مذهب علي وتوجيهه :

١ - أخرج البيهقي عن علي بن أبي طالب فيما رواه إبراهيم :

أن عليا - رضي الله عنه - كان يشرك الجد مع الاخوة الى ستة هو سادسهم ، فاذا كثروا أعطاه السدس ، ويعطى كل صاحب فريضة فريضته ، ولا يورث أخا الأم ولا أختا لأم مع الجد ، ولا يقاسم بأخ الأب ، أخا لأب وأم ، ولا يزيد الجد مع الولد عن السدس الا أن يكون غيره ، واذا كانت أخت لأب وأم وأخ لأب ، وجد أعطى الأخت النصف ، وجعل النصف بين الجد والأخ ، واذا كانت أخت لأب وأم ، وأخ وأخت لأب وجد جعلها من عشرة للأخت من الأب والأم النصف خمسة أسهم ، وللجد سهمان ، وللأخ من الأب سهمان وللأخت من الأب سهم (١١٣) •

(١١٣) السنن الكبرى : ٢٤٩/٦ - ٢٥٠ .

٣ - نقل البيهقي (١١٤) في باب بيان الاختلاف في مسألة المعادة
عن علي ما يأتي :

(أ) في مسألة : أخت الأم وأب وأخت لأب وجد ، للأخت من الأب ،
والأم النصف ، وللأخت من الأب السدس تكملة للثلثين وما بقي للجد .

(ب) في مسألة : أخت لأم وأب ، وأختين لأب وجد : للأخت من
الأب والأم النصف ، وللأختين من الأب السدس تكملة للثلثين وما بقي
للجد .

(ج) في مسألة : أختين لأب وأم وأخ لأب وجد ، للأختين من الأب ،
والأم الثلثان ، وما بقي بين الأخ والجد نصفين .

(د) في مسألة : أختان لأب وأم ، وأخت لأب ، وجد : للأختين
لأب والأم الثلثان ، والباقي للجد ، ولا شيء للأخت من الأب .

(هـ) في مسألة : أختان للأب والأم ، وأخ وأخت من الأب ، وجد :
للأختين من الأب والأم الثلثان ، وللجد السدس ، والباقي بين الأخ
والأخت من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين .

وقد نقل البيهقي (١١٥) عن علي - رضي الله عنه - في باب الاختلاف
في مسألة الخرقاء وهي : أم ، جد ، أخت : أن عليا جعلها من ستة أسهم
فأعطى الأخت ثلاثة أسهم ، والأم سهمان وللجد سهم .

وقد سبق نقل قول علي بن أبي طالب في المسألة الأكدرية والآن
نذكر مذهب علي ونوجهه ان شاء الله .

(١١٤) السنن الكبرى : ٢٥١/٦ - ٢٥٢ .

(١١٥) السنن الكبرى : ٢٥٢/٦ .

١ - يقاسم الجد الاخوة والأخوات من الأبوين ، أو الاخوة فقط
كذكر منهم ما لم ينقص عن السدس ، وكذا يقاسم الاخوة أو الاخوة
والأخوات من الأب كذكر منهم بشرط أن لا ينقص عن السدس .

ووجه هذا القول (١١٦) :

(أ) الجد تميز عن الاخوة باسم الأبوة ، وفريضة الأب السدس
بهذا الاسم لقوله تعالى « ولأبويه لكل منهما السدس » ولا ينقص عنها
فلا ينقص عنها الجد .

(ب) الجد مع الاخوة بمنزلة الأب مع الأولاد لأن الأخ ولد من
يدلى به الجد وهو الأب وفريضة الأب السدس لا ينقص عنه فكذلك
الجد مع الاخوة ، واعتبار العسوبة لتوفير المنفعة عليه فاذا كانت الفريضة
أنتفع أعطيها .

٢ - لا يعتد على بالاخوة لأب اذا كانوا محجوبين بالأشقاء وقد
بيننا وجه ذلك عند توجيه مذهب عبد الله بن مسعود وخلاصته أنه
إذا اعتبرنا الاخوة لأب في المقاسمة - مع أنهم محجوبون بالأشقاء -
صار الجد كأخ من الأب ويفضل عليه الشقيق وهذا لا قائل به
وغير معقول .

٣ - اذا اجتمع مع الجد والاخوة أصحاب الفرائض غير البنات
وفر الفرائض لهم وقاسم الاخوة في الباقي شريطة أن لا ينقص عن
السدس فإن نقص عنه فرض له . ولم يأخذ الاخوة شيئاً .

ووجه هذا هو ما بيناه سابقاً من أنه صاحب فرض لا ينقص عنه
أبداً وقاعدته التي بنيناها المقاسمة الى السدس .

(١١٦) البسوط : ١٨٤/٢٩ ، ١٨٦/٢٩ .

٤ - إذا كان أصحاب الفرائض في المسألة البنات أو كان مع البنات أصحاب فرائض فإن الجد هنا صاحب فرض والتعصيب للاخوة لأن ذلك حكمهم في هذه المسألة وهو حكمه وإن كان التعصيب قد اختص به الأب الأدنى - المباشر - في هذه المسألة ، فلا يعطاه الجد هنا أيضا لأننا لا نساويه بالأب الأدنى ولئلا يحجب الاخوة (١١٧) .

٥ - الأخوات المنفردات عن اخوتهن مع الجد صواحب فروض يوفرنهن فرضهن (١١٨) - ولا ينقص الجد عن السدس بحال .

• ووجه هذا قد وضعناه عند شرح مذهب ابن مسعود .

هذا والله أعلم خلاصة قول على وتوجهه .

وهذه مسائل توضح مذهب على - رضى الله عنه - والشيبان يوضح الورثة وسهامهم عند على - رضى الله عنه - :

		٢٦	٦/٦	(أ)
}	جد	٦	١	٦
	ستة أشقاء	٦/٣٠	٥	

		٦٦	٦٦	١١/٦	(ب)
}	جد	١١	١١	١	}
	أربعة أخوة لأب	١٠/٤٠	٥٥	٥	
	ثلاث أخوات لأب	٥/١٥			

• (١١٧) المبسوط : ١٨٩/٢٩

• (١١٨) المبسوط : ١٨٥/٢٩

٢	(د)
١	جد
١	أخ شقيق
×	أخ لأب

٤	٢/٢	(ج)
٤	١	شقيقه
١		جد
١	١	أخ لأب

حجب بالشقيق وعلى لا يعتد
هنا به خلافا لزيد

خالف في ذلك ابن مسعود

١٢	٢/٦	(و)
٦	٣	شقيقة
١/٢	١	أختين لأب
٤	٢	جد

٤	(هـ)
١	زوجة
٢	شقيقة
١	جد

٦	(ح)
٣	بنت
١	جد
٢	شقيقه
×	أخ لأب

٦	(ز)
٢/٤	بنتين
١	أخت لأب
١	جد

عاصب وقد حجب بالشقيقة
لأنها أقرب منه .

• ما تراه من بين هذه الأقوال :

ظهر أن القول بالتشريك بين الجد والاختوة هو قول كثيرين من الصحابة وجماهير فقهاء الأمصار ، والمسألة أولا وأخيرا اجتهادية لأن الجد لم يرد فيه شيء في القرآن يخص نصيبه دون تأويل والاختوة قد جاء ميراثهم في القرآن ظاهرا ، واسقاطهم بالأب مجمع عليه لادلائهم به ولقربه عنهم .

أما اسقاطهم بالجد فهو موضع النزاع • ولكن مقولة الشافعي رضوان الله عليه بيانا لقربهم وكثرة ما يأخذون وهي أنه لو فرض أن

أبا الميت هو الذى مات وورثه الجد والاخوة باعتبار أن الجد أباه والاخوة
أبناءؤه أو ليس يجوز الجد السدس فقط فى ابنه وتحوز الاخوة خمسة
الأسدس فى أبيهم فلم يسقطون بالجد فى مسألة أخيهم •

والذى نختاره هو مذهب على رضى الله عنه لأنه أكثر انضباطا
وأقرب فى نظرنا الى اعمال النصوص كاملة لأنه :

١ - حرص على اعطاء معنى الولادة حقه دائما وهو السدس •

٢ - قال باعتباره واحدا من الاخوة ليزيد حظه عن السدس
ولا يقل عنه •

٣ - اعتباره صاحب فرض مع البنات وجعل التعصب للاخوة
والأخوات للتفرقة بينه وبين الأب وليوفر عليه نصيبه • والله أعلم •

المبحث الثامن

موقف بعض الأقاليم الإسلامية

اتجهت بعض الأقطار الإسلامية فى قضائها فى الموارىث الى القول بالتشريك بين الاخوة والجد فى الميراث . وقد كومت لجنة من العلماء لاختيار الأحكام الخاصة بالجد مع الاخوة ضمن ما يختار فى الموارىث بصفة عامة والاختيار من أقوال من سلف من الفقهاء يرضوان الله على الجميع .

وقالت اللجنة فى سبب اختيارها القول بالتشريك بين الجد والاخوة فى الميراث ما يأتى : روى الأخذ برأى من قال من فقهاء الصحابة ، والصاحبين ، والأئمة الثلاثة بتوريث هؤلاء الاخوة مع الجد لظهور المصلحة فى الأخذ بهذا الرأى ، فكثيرا ما يسوت الشخص حال حياة آبيه فيرثه والده وأولاده ، ثم يسوت أحد هؤلاء الأولاد عن جده واخوته ، فيحجب الجد الاخوة ولا يأخذ أحد منهم شيئا ، مع أن الجد يكون غنيا ، فاذا مات ترك لأولاده جميع ماله ، بما فى ذلك ما أخذه عن أولاد ابنه . وبذلك ينفرد أولاد الجد بجميع ماله ، ولا يأخذ أولاد ابنه شيئا منه ، فكان الأخذ بغير المذهب الذى كان معسولا به رعاية لهؤلاء الاخوة ، الذين لا ينالون شيئا من تركة جدهم (١١٩) .

وقد أخذ القانون فى هذه البلاد بمذهب على - رضى الله عنه - فيما عدا حالة واحدة هى حالة وجود الجد والاخوة . لو كانوا اثنا - مع أصحاب الفروض وفيهم البنات ، أو كان فى المسألة البنات مع الجد . والاخوة .

فعلى - رضى الله عنه - يجعل الجد صاحب فرض فقط ويأخذ الاخوة والأخوات ، أو الأخوات فقط حظهم بطريق العصبية لكن هذه

(١١٩) الوسيط فى أحكام الشركات والموارىث : ١١٩ - ١٢٠ .

اللجنة - أيضا - اختارت في هذه الحالة مذهب ، زيد بن ثابت -
رضى الله عنه - .

ومعلوم أن مذهب زيد في هذه الحالة المقاسمة في الباقي مع الاخوة
للمذكر مثل حظ الأثني عشر بشرط أن لا يقل نصيبه عن السدس (١٢٠) .

وهذا وإن كان تليقا - إلا أنه يسير وفق قاعدة المقاسمة - وربما
وفرت هذه الطريقة على الجد .

وأرى أنه لا فرق كثيرا في هذه الحالة ، وإن كان الأولى اتباعها
للأميرين :

١ - لو لم تكن البنت أو البنات لكانت المقاسمة في الباقي .

٢ - قد تكون العصبية للأخوات والعصبية هنا عصبية مع الغير وهي
أضعف من العصبية بالنفس والجد صاحب فرض وعاصب بنفسه .

لهذا لا مانع من المشاركة في التعصب شريطة ألا يقل نصيبه عن
السدس - والله أعلم - .

* * *

المبحث التاسع

بعض مسائل الجدل والاختلاف

عقد هذا المبحث لتوضيح أمرين :

الأمر الأول : فى بعض المسائل الملقبات وأقوال أهل العلم فيها •

الأمر الثانى : فى مسائل أخرى اختلف فيها أهل العلم ، واختلفت

فيها الروايات عن بعضهم •

وقد عقد للأمريين مطالبان :

* * *

« المطلب الأول »

فى

بعض المسائل الملقبات

مر أثناء البحث ذكر بعض المسائل الملقبات مثل : الأكدرية ،
وقسميتها ، والزبديات الأربع ، والمالكية ، وشبه المالكية ، وهنا تتكلم
عن مسألتين أخريين :

المسألة الأولى : الخرقاء (١٢١) :

وقد مرت بك هذه المسألة عند الكلام فى مذهب زيد بن ثابت
رضى الله عنه ، ومذهب على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وقد عرفت
قول كل منهما فيها •

(١٢١) المبسوط : ١٩٠/٢٩ - ١٩١ ، الاختيار ١٢٨/٥ . وسميت

خرقاء لأن أقوال الصحابة خرقتها لكثرة الأقوال .

وهذه المسألة لها ألقاب متعددة منها : الخرقاء وسيأتي الباقي -
إن شاء الله - بعد عرض أقوال أهل العلم فيها •

• وأركان هذه المسألة : أم وجد وأخت لغير أم •

واليك أقوال العلماء :

(أ) قول أبى بكر :

للأم الثلث والباقي للجد ، ولا شيء للأخت لأنها محجوبة به :

وصورة المسألة :

٣	
١	أم
٢	جد
×	أخت لغير أم

(ب) قول على وقول زيد :

وقد مر بك قول كل من الصحابين الجليلين أثناء الحديث عن
مذهب كل منهما :

(ج) قول ابن مسعود :

والمروى عن ابن مسعود فى هذه المسألة روايتان :

١ - للأخت النصف ، وللأم السدس ، وللجد الباقي لأنه يجعل
نصيب الجد ضعف نصيب الأم كما هو مذهبه فى المسألة : زوج ،
أم ، جد •

٢ - للأخت النصف ، والباقي بين الأم والجدة نصفان لأنه لا يرى تفضيل الأم على الجد .

واليك صورة المسألة على الروايتين :

الرواية الثانية	الرواية الأولى
٤	٦
أخت لغير أم	أخت لغير أم
٢	٣
أم	أم
١	١
جد	جد
١	٢

هذا وقد ذكر صاحب الاختيار من الحنفية هاتين الروايتين عن ابن عباس ، ولعل ذلك خطأ أو تحريف من الناسخ ، لأن المعروف عن مذهب ابن عباس أنه يقول كقول أبي بكر .

(د) قول عمر بن الخطاب :

يقول عمر في هذه المسألة كالرواية الأولى عن عبد الله لأن عسر يرى أن للأم ثلث الباقي بعد نصيب الأخت ، وصورة المسألة كصورتها في الرواية الأولى عن ابن مسعود .

(هـ) قول عثمان بن عفان :

يرى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أن المال بين الورثة أثلاثا ووجه ذلك القول : أن الأم تستحق الثلث بالنص - وهو قوله تعالى : فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ، فإن كان له أخوة فلأمه السدس - ولو لم يكن في المسألة أم لكان للأخت النصف بالفريضة والنصف الآخر للجد ، فاذا استحققت الأم الثلث كان من نصيب الأخت والجد جميعا ويبقى حقهما في الباقي سواء .

وقد سميت هذه المسألة عثمانية نسبة الى عثمان بن عفان -
رضى الله عنه - لأن جوابها محفوظ عن عثمان *

وقد سميت أيضا مثلثة لأن عثمان جعل المال بين الورثة أثلاثا *

وقد سميت مسبعة أيضا ، لأن الأقوال فيها سبعة ، وسميت سدسة
لأن الأقوال فيها ترجع الى ستة *

وقد سميت بخسة ، لأن الشعبي لما سأله الحجاج عنها ذكر فيها
خسة أقاويل للصحابة - رضى الله عنهم - غير أنه ذكر قول : عثمان ،
وقول على ، وقول ابن مسعود ، وقول زيد ، وقول ابن عباس *

وقد سميت أيضا حجاجية ، لأن الحجاج عرضها على الشعبي *

وهذه سورة المسألة :

٣	
١	أخت لغير أم
١	أم
١	جد

المسألة الثانية : الحمزية (١٢٢) :

وأركان هذه المسألة : ثلاث جدات متحاذيات ، جد ، ثلاث أخوات
متفرقات ، وبيانها : أم أم الأم ، أم أم الأب ، أم أب الأب ، وجد ،
وأخت شقيقة ، وأخت الأم ، وقد ذكر فيها أقوال الصحابة - رضى الله
عنهم - على النحو التالى :

(١٢٢) الاختيار : ١٢٨/٥ - ١٢٩ .

القول الأول : قول أبي بكر وابن عباس : للمجدات السدس
 والباقي للمجد .

وصورة المسألة :

١٨ = ٣ × ٦		
١/٣	١	ثلاث جدات متحاذيات
٢	٢	ثلاث أخوات متفرقات
١٥	٥	جد

القول الثاني : رواية شاذة عن ابن عباس وهي : لأم أم الأم السدس
 والباقي للمجد .
 وصورة المسألة :

٦	
١	أم أم الأم
×	أم أم الأب
×	أم أب أب
٥	جد
×	أخت شقيقة
×	أخت لأب
×	أخت لأم

ووجه شذوذ هذه الرواية عن ابن عباس أنها لم تشتهر عنه ،
 بل المشهور عنه غيرها .

القول الثالث : وهو لعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود
 رضى الله عنهما ومقتضى هذا القول : للمجدات السدس ، وللأخت لأبوين
 النصف وللأخت لأب السدس تكملة الثلثين وللجد السدس ، ولا شيء
 للأخت لأم لأنها محجوبة بالجد .

وصورة المسألة :

18	3x6	
1		أم أم الأم
1	1	أم أب الأب
1		أم أب أب
3	1	جد
9	3	أخت شقيقة
3	1	أخت لأب
x	x	أخت لأم

القول الرابع : قول زيد بن ثابت : للجدات السدس ، والباقي للأخت الشقيقة ، والأخت لأب ، والجد على أن يكون للجد نصف الباقي بعد سدس الجدات ، لأن المقاسمة أفضل له . ثم تعود الأخت الشقيقة على الأخت لأب فنأخذ ما معها لأن الشقيقة دون فريضةها ، وتكون بذلك قد عادت الجد بأختها لأبيها ولم تعطها شيئاً .

• أما الأخت لأم فهي محجوبة بالجد .

وصورة المسألة :

بالاختصار أى بالقسمة على الوفق وهو النصف أى على مخرج النصف هو الاثنین	36	72	72	12x6	
	2	4	4		أم أم الأم
	2	4	4	1	أم أم الأب
	2	4	4		3 أم أب أب
	15	30	30		جد
أخذت ما بيد الأخت لأب	15	30	15	5	4 أخت شقيقة
	x	x	15		أخت لأب
	x	x	x	x	أخت لأم
	x	x	x	x	أخت لأم

وانما سميت هذه المسألة : حمزية لأن حمزة الزيات سئل عنها

فأجاب بهذه الأجوبة .



المبحث الثاني

فى

مسائل اختلف فيها اهل العلم واختلفت

فيها الروايات عن بعضهم

- ١ - هلكت عن : زوج ، أم ، جد ، أخ لغير أم •
- ٢ - هلك عن : زوجة ، أم ، جد ، أخ لغير أم •
- ٣ - هلك عن : بنت ، جد ، أخت لغير أم •

• وهذه صور المسائل :

١ - المسألة الأولى :

(أ) على الرواية الأولى عن أبي بكر وقول على ، وقول زيد ،
واحدى الروايتين عن ابن مسعود :

٦

زوج	$\frac{1}{3}$	٣
أم	$\frac{1}{3}$	٢
جد	الباقي	١
أخ لغير أم	×	×

هذه الأقوال توافقت فى المعنى - أى النتيجة - واختلفت فى السبب
ذلك أن الأخ عند أبى بكر حجب بالجد من جانب ، ومن جانب آخر لم
يبق له شىء وذلك على قول بقية المذكورين ، لأنه يرث بالتعصيب فقط ،
والجد يرث بالفرض وبالتعصيب ولم يبق إلا السدس ففرض له •
(ب) على الرواية الثانية عن أبى بكر :

٦

زوج	$\frac{1}{3}$	٣
أم	$\frac{1}{3}$ الباقي	١
جد	الباقي	٢
أخ لغير أم	٢	×

(ج) على الرواية الثانية لعبد الله بن مسعود حيث يعطى الزوج النصف ويقسم النصف الآخر بين الأم والجدة ولا شيء للأخ لأنه لم يبق له شيء ، ولا يفضل الأم على الجدة فأنقص من ثلثها وزاد في سدس الجدة فأصبح لها الربع ، وللجدة الربع ، على الصورة الآتية :

٤	٢ × ٢		
٢	١	$\frac{1}{4}$	زوج
١	١	الباقى	أم
١			جدة
×	×	×	أخ لغير أم

٢ المسألة الثانية :

(أ) على الرواية الأولى عن أبي بكر

١٢			
٣	$\frac{1}{4}$		زوجة
٤	$\frac{1}{4}$		أم
٥	الباقى		جدة
×	٢		أخ لغير أم

(ب) على الرواية الثانية عن أبي بكر

٤			
١	$\frac{1}{4}$		زوجة
١	$\frac{1}{4}$ الباقى		أم
٢	الباقى		جدة
×	×		أخ لغير أم

(ج) على قول علي وزيد

٢٤	١٢ × ٢		
٦	٣	$\frac{1}{4}$	زوجة
٨	٤	$\frac{1}{3}$	أم
٥	٥	الباقي	جد
٥			أخ لغير أم

(د) على الرواية الأولى عن عبد الله بن مسعود

٤

١		$\frac{1}{4}$	زوجة
١		$\frac{1}{3}$ الباقي	أم
١		الباقي	جد
١			أخ لغير أم

(هـ) على الرواية الثانية عن عبد الله بن مسعود

٤

١		$\frac{1}{4}$	زوجة
١			أم
١		الباقي	جد
١			أخ لغير أم

● ملاحظة :

الروايتان عن عبد الله بن مسعود لم تختلفا في النتيجة ، وإن اختلفتا في السبب كما يظهر من صورتى المسألتين ، ففي الأولى جعل للأم ثلث الباقي حتى لا تفضل عن الجد ، وفي الثانية جعلها مقاسمة له وللأخ حتى لا تفضل عليه أيضا .

٣ - المسألة الثالثة :
(أ) على قول أبي بكر

٢			
١	$\frac{1}{3}$	بنت	
١	$\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$	جد	
×	٢	أخت لغير أم	

(ب) على قول علي

٦			
٣	$\frac{1}{3}$	بنت	
١	$\frac{1}{6}$	جد	
٢	الباقي	أخت لغير أم	

صاحب فرض
عصبة مع الغير

(ج) على قول زيد

٦	3×2		
٣	١	$\frac{1}{3}$	بنت
٢	١	ب	جد
١			أخت لغير أم

(د) على القول الاول لعبد الله بن مسعود

٤	2×2		
٢	١	$\frac{1}{3}$	بنت
١	١	ب	جد
١			أخت لغير أم

أحدى مربعاته .

(هـ) على القول الثاني لعبد الله بن مسعود

٦

٣	١	بنت
١	١ الباقي	جد
٢	الباقي	أخت لغير أم

● ملاحظة :

هذا القول الثاني عن عبد الله بن مسعود لم يشتهر عنه ، وقد مر في الحديث عن مذهبه ما اشتهر عنه ، غير أنه يوافق هنا قول علي ، وإن اختلف السبب ، فهنا أعطاه أى الجد ثلث ما بقى ، وأعطى الأخت الباقي . فالله أعلم .

* * *

خاتمة

بعد هذه الدراسة المستفيضة في جوانبها الواضحة في عرضها أقول :
أنتهيت في الدراسة بعد البحث والمناقشة الى ما يأتي :

١ - ضرورة الأخذ بظاهر القرآن الكريم في معنى الكلاله وهو قوله - تعالى - : « ليس له ولد » • وليس في هذا مخالفة للسابقين في العمل أو الشرة إذ الاجماع الثابت على ما قالوه : من حجب الأب للاخوة مطلقا أغنى عن التاويل في معنى الكلاله وترك الظاهر •

٢ - اطلاق القرآن الكريم لفظ الأب على الجد اطلاق مجازي ، إذ أن الانسان حين يسع كلمة الأب دون قرينه ينصرف ذهنه فورا الى الأب الذي له الولادة المباشرة ، ولا ينبغي لاحد أن يقول غير هذا لأنه ادراك العقل دون غيره •

٣ - المذهب الذي ترجح أمامنا من المذاهب السابقة هو مذهب على - رضى الله عنه - لما يأتي :

(أ) أعطى هذا المذهب معنى الولادة في الجد حقه وهو السدس •
(ب) اعتبر الجد أخا ليزيد في حظه مراعيًا رتبة القرابة إذ الجد والأخ كل منهما يدلى الى الميت بالأب •

(ج) اعتبر الجد صاحب فرض مع البنات اذا كان معه أخت أو أخوات لغير أم في المسألة ليوفر عليه فرضه ، ووقوفًا عند النص الوارد لى أفاد أن الأخت عصبه مع البنت •

(د) انه مذهب أعطى النصوص القاطعة حقتها •
(هـ) مذهب منضبط يسهل حل المسائل عليه كما يسهل على العقل قبوله •

٤ - ما اخترناه للعمل بين الجد والاخوة لغير أم اذا اجتمعوا في مسألة من مسائل الميراث ما عليه العمل في التشريع المصرى من الجمع بين مذهب على - رضى الله عنه - ومذهب زين بن ثابت - رضى الله عنه - لأنه أبين وأكثر انضباطا •

والله من وراء القصد ،،،

التعريف ببعض الفقهاء الذين ورد ذكرهم

فى ثنايا البحث

١ - أبو بكر الصديق : عبد الله بن أبى قحافة ، استخلف فى اليوم الذى مات فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومضى أبو بكر فى خلافته على مناج رسول الله ، مات وعمره اثنتان وستون سنة ودفن بجانب رسول الله بعد أن قضى فى الخلافة عامين وثلاثة أشهر واثنين وعشرين يوماً (١) .

٢ - عمر بن الخطاب بن نفيل من بنى عدى ، كان أمير المؤمنين بعد أبى بكر - رضى الله عنه - ولقد قام عمر - رضى الله عنه - بالدفاع عن دين الله ونشره ، وفتحت الفتوح فى عهده وكان عمر أمهر مجتهد ، وقضى فى الأمانة بعد نبيها - صلى الله عليه وسلم - توفى وعمره خمس وخمسون سنة ودفن بجانب أبى بكر الصديق وذلك عام ثلاثة وعشرين من الهجرة (٢) .

٣ - عثمان بن عفان بن أبى العاص من بنى عبد شمس بن عبد مناف عمر - رضى الله عنه - لازم دينه ولا يضره تلويث بعض الناس له ، له آراء واجتهادات قال ابن سيرين كانوا يرون أن أعلمهم بالمناسك عثمان بن عفان ثم ابن عمر بعده - توفى سنة خمس وثلاثين من الهجرة (٣) .

(١) الامام الحافظ أبى حاتم محمد بن حبان - صاحب المسند - توفى سنة ٣٥٤ هـ - مشاهير علماء الأمصار واعلام فقهاء الاقطار ص ٢٢ طبعة أولى ١٩٩١ دار الوفاء المنصورة مصر ، محمد بن الحسن الحميرى الثعالبى الفاسى المالكى المذهب المتوفى سنة ١٣٧٦ هـ الفكر السامى فى تاريخ الفقه الإسلامى ص ١٧٣ طبعة أولى دار التراث القاهرة .

(٢) مشاهير علماء الأمصار ٢٣ ، الفكر السامى ١٧٤/١ - ١٧٧ .

(٣) مشاهير علماء الأمصار ٢٣ - ٢٤ ، الفكر السامى ١٧٤/١ .

٤ - على بن أبي طالب بن عبد المطلب ابن عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتربى في بيته تولى الخلافة بعد دفن عثمان - صبر على اظهار الدين والمزوف عن الدنيا . قال عنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « أقضاكم على » وقالت عائشة : أما انه لا علم الناس بالسنة ، توفي شهيدا بالكوفة في رمضان سنة أربعين رضى الله عنه (٤) .

٥ - زيد بن ثابت بن الضحاك من بنى سلمة من فقهاء الصحابة قال عنه النبي - صلى الله عليه وسلم - « أفضكم زيدا » قال عنه ابن عباس : « كان من المراسخين في العلم » وهو احد الذين جمعوا القرآن في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - توفي رضى الله عنه سنة خمس وأربعين وقيل سنة احدى وخمسين .

٦ - عبد الله بن مسعود الهذلي احد السابقين الى الاسلام من فقهاء الصحابة سكن الكوفة ، سئل عنه على فقال : قد قرأ القرآن وعلم السنة ، وهو أحد الذين اتشهر العلم الاسلامى على يدهم - توفي رضى الله عنه بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين (٦) .

٧ - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ولد قبل الهجرة بأربع سنين ، وعاله النبي - صلى الله عليه وسلم - وقال : « اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل » يسكننا أن نقول أنه واضع علم التفسير وهو مكثر من رواية الحديث وهو أكثر الصحابة فتيا توفي سنة ثمان وستين ودفن بالطائف رضى الله عنه (٧) .

٨ - عبد الرحمن بن غنم الأشعري من ادرك الجاهلية ذكر ابن حبان أنه ليست له صحبة وعده من التابعين بالشام وقيل إن له صحبة -

-
- (٤) مشاهير علماء الأمصار ٢٤ ، الفكر السامى ١/١٧٩ - ١٨١ .
(٥) مشاهير علماء الأمصار ٢٩ ، الفكر السامى ٢/١٨٤ - ١٨٥ .
(٦) مشاهير علماء الأمصار ٢٩ ، الفكر السامى ١/١٨٢ - ١٨٣ .
(٧) مشاهير علماء الأمصار ٢٨ ، الفكر السامى ١/٢٧٢ - ٢٧٤ .

بعثه عمر الى الشام ليفقهه الناس وقال عنه ابن عبد البر أفقه أهل الشام
وعليه تفقه التابعون بها - توفي - رحمه الله سنة ثمان وسبعين^(٨) .

٩ - شريح بن الحارث القاضي الكندي أبو أمية كان شاعرا وكان
قاضيًا كان يناظر الصحابة ورجع على - رضى الله عنه - الى رأيه فى
بعض المسائل أمضى مدة طويلة فى القضاء لم يمكث مثلها قاض بعده
توفى رحمه الله سنة ثمان وسبعين وهو ابن مائة وعشرين سنة
وقيل غير ذلك^(٩) .

١٠ - مسروق بن عبد الرحمن الهمداني امام قدوة من عباد أهل
الكوفة روى عن أبى بكر وعمر وعلى وغيرهما كان أعلم بالفتوى من
شريح توفى رحمه الله سنة ثلاث وستين^(١٠) .

١١ - علقمة بن قيس النخعي فقيه العراق تفقه على ابن مسعود
غزا خراسان وأقام بخوارزم سنتين توفى رحمه الله سنة اثنتين وستين
وقيل احدى وستين^(١١) .

١٢ - ابراهيم بن يزيد بن عمر النخعي - فقيه شهير - كان شيخ
أبى سليمان الذى هو شيخ أبى حنيفة كان يأخذ بالقياس وهو فى العراق
مثل سعيد بن المسيب فى الحجاز توفى رحمه الله سنة ست وتسعين
وقيل غير ذلك وله تسع أو ثمان وأربعون سنة^(١٢) .

١٣ - عبد الرحمن بن عمرو الاوزاعي يكنى أبا عمرو ، وهو امام
أهل الشام فى زمنه بلا منازعة ولا مدافعة كان يكره القياس ويقف
مع السنة ، روى عن كبار التابعين كعطاء وابن سيرين ، قال عنه

-
- (٨) مشاهير علماء الأمصار ١٨٠ ، الفكر السامى ٢٥٧/١ .
(٩) مشاهير علماء الأمصار ١٦٠ ، الفكر السامى ٢٥٥/١ - ٢٥٦ .
(١٠) مشاهير علماء الأمصار ١٦٢ ، الفكر السامى ٢٥٦/١ .
(١١) مشاهير علماء الأمصار ١٦١ ، الفكر السامى ٢٥٦/١ .
(١٢) مشاهير علماء الأمصار ١٦٣ ، الفكر السامى ٢٩٤/١ - ٢٩٥ .

أبي سعد : كان ثقة مأمونا فاضلا خيرا كثير الحديث والعلم والفقہ
ولد سنة ثمان وثمانين وتوفى سنة سبع وخمسين ومائة (١٣) .

١٤ - عامر بن شراحيل الشعبي وكنيته أبو عمرو كان فقهه مؤسسا
على الآثار كان يستفتى والصحابة متوافرون وعينه عمر بن عبد العزيز
قاضيا ولد سنة احدى وعشرين وتوفى سنة خمس ومائة وقيل
ثلاث ومائة (١٤) .

١٥ - أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت بن زوطى ، أدرك أربعة من
الصحابة هم أنس وعبد الله بن أبي أوفى ، وسهل بن سعد الساعدي ،
وأبو الطفيل عامر بن وائلة ولم يلق احدا منهم حدث عن عطاء بن أبي رباح
ونافع مولى بن عمر وغيرهم . أخرج له النسائي فى السنن والبخارى
فى جزء القراءة قال عنه الشافعى : الناس فى الفقه عيال على أبي حنيفة
ولد - رحمه الله سنة ثمانين وتوفى سنة خمسين ومائة (١٥) .

١٦ - اسحاق بن ابراهيم بن مخلد الملقب بابن راهويه - احد
أئمة الدين وأعلام المسلمين روى عن أبي عيينة والداروردي وغيرهم ،
وروى عنه البخارى ومسلم قال عنه ابن حجر : هو أمير المؤمنين فى
الفقه والحديث توفى سنة ثمان وثلاثين ومائتين (١٦) .

١٧ - ابراهيم بن خالد بن اليمان ، كنيته أبو ثور ، روى عن
أبي عيينة والشافعى وغيرهما وروى عنه مسلم خارج الصحيحين وأخرج
له أبو داود قال عنه ابن حبان كان احد أئمة الدنيا فقهها وعلمها وورعا
وفضلا ، توفى ببغداد سنة أربعين ومائتين (١٧) .

(١٣) الفكر السامى ١/٣٦٦ .

(١٤) مشاهير علماء الأمصار ١٦٣ ، الفكر السامى ١/٢٩٥ .

(١٥) الفكر السامى ١/٣٣٩ وما بعدها .

(١٦) الفكر السامى ٢/١٦ .

(١٧) الفكر السامى ٢/١٧ .

١٨ - داود بن علي بن خلف الأصفهاني كنيته أبو سليمان احد أئمة المسلمين كان ورعا ناسكا زاهدا ، روى عن اسحاق بن راهويه وأبي ثور وغيرهما أصول مذهب الكتاب والسنة والاجماع اشتهر بداود الظاهري لأنه تمسك بظاهر الكتاب والسنة ولد بالكوفة سنة مائتين وتوفي ببغداد سنة سبعين ومائتين (١٨) .

١٩ - حمزة بن حبيب الزيات ، مولى تيم الله ، أخو حبيب بن حبيب كنيته أبو عسارة وكان من قراء القرآن والمتورعين في السر والاعلان مات سنة ست وخسين ومائة (١٩) .

٢٠ مالك بن أنس بن مالك الأصبجي أجمع الناس على امامته ودينه وورعه ، كان وقافا مع السنة كان اماما في الحديث موثوقا بروايته وهو من أتباع التابعين له كتاب الموطأ في الحديث ولد رحمه الله سنة ثلاث وتسعين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة وما يزال مذهبه تتبعه كثير من الناس (٢٠) .

٢١ - محمد بن ادريس الشافعي ، وكنيته أبو عبد الله ، حفظ الموطأ في تسع ليال ورحل الى مالك فأخذ عنه الموطأ وكان مالك يثنى عليه تروى عنه أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي له كتاب الأم وكتاب الرسالة وغيرهما كانت له آراء وهو في بغداد عرفت بقوله التقديم وله آراء وهو بسمر عرفت بقوله الجديد . ولد سنة خمسين ومائة وتوفي سنة أربع ومائتين رحمه الله (٢١) .

٢٢ - أحمد بن محمد بن حنبل وكنيته أبو عبد الله اشتهر بحفظ السنة وله فيها مؤلفه العظيم المسند وكان معروفا بالورع والزهد قال

(١٨) الفكر السامي ٢٦/٢ .

(١٩) مشاهير علماء الأمصار ٢٦٦ .

(٢٠) الفكر السامي ١/٣٧٦ وما بعدها .

(٢١) الفكر السامي ١/٣٩٤ وما بعدها .

عنه الشافعي خرجت من بغداد وما خلفت أفقه ولا أروع ولا أزهد
ولا أعلم من ابن حنبل ولد رحمه الله سنة أربع وستين ومائة وتوفي
ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين له مذهب في الفقه يتبعه كثير من
الناس أشهر أماكنه الجزيرة العربية (٢٢) .

٢٣ - أبو يوسف هو : يعقوب بن ابراهيم بن سعد من الفقهاء
المتقنين تولى قاضي قضاة بني العباس كان له الفكر العالي في الاجتهاد
والفقه قال ابن معين : ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثا ولا أثبت من
أبي يوسف ، له كتاب الخراج وغيره ، ولد رحمه الله سنة ثلاث عشرة
ومائة وتوفي سنة ثلاث وثمانين ومائة (٢٣) .

٢٤ - محمد بن الحسن الشيباني نشأ بالكوفة طلب العلم في صباه
فأخذ عن أبي حنيفة وأخذ عن مالك وكتبه المشهورة تثل ظاهر الرواية
في مذهب الحنيفة وعليها قام المذهب ولد رحمه الله بواسطة سنة
اثنين وثلاثين ومائة وتوفي ببغداد أو الري سنة تسع وثمانين ومائة (٢٤) .

٢٥ - اسماعيل بن يحيى المزني المصري وكنيته أبو ابراهيم وكان
زاهدا مجتهدا وكان امام الشافعية ومؤلف الكتب التي دار عليها المذهب
الشافعي توفي سنة أربع وستة ومائتين (٢٥) .

٢٦ - أحمد بن عمر بن سريج القاضي ولد بشيراز وهو احد عظماء
الشافعية وأئمة الاسلام تفقه على الزعفراني وأبي داود والسجستاني قال
عنه المطوعى هو سيد طبقة ياتباق الفقهاء توفي ابن سريج سنة
ست وثلاثمائة (٢٦) .

-
- (٢٢) الفكر السامي ١٨/٢ وما بعدها .
(٢٣) الفكر السامي ٤٣٣/١ وما بعدها ، مشاهير علماء الأمصار ٢٧٠ .
(٢٤) الفكر السامي ٤٣٥/١ وما بعدها .
(٢٥) الفكر السامي ١٢٤/٢ وما بعدها .
(٢٦) الفكر السامي ١٢٧/٢ .

٢٧ - علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الامام الأشهر وحيد دهره
صاحب الكتب العظيمة يعتبر ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم
الاسلام له كتاب المحلى ذكر فيه مسائل الظاهرية كان ورعا شديد
التمسك بالدين كان في أول أمره شافعيًا ثم أصبح ظاهريًا وكان فيه حدة
ولسان ماض ، وكان ذلك سببًا لنبذ الناس له ونبذه للناس توفى رحمه
الله سنة ست وخمسين وأربعمائة (٢٧) .

* * *

المراجع

أولاً - القرآن الكريم •

ثانياً - كتب التفسير •

تفسير ابن كثير - ط • أولى - دار القلم - بيروت •

ثالثاً - كتب السنة :

١ - اعلاء السنن - ظفر أحمد العثماني التهانوي المتوفى ١٣٩٤ هـ

- على ضوء ما أفاد حكيم الأمة الفقيه الداعية الكبير مولانا الشيخ

أشرف على التهانوي المتوفى ١٣٨٢ هـ - منشورات ادارة القرآن والعلوم

الاسلامية - كراتشي - باكستان •

٢ - التلخيص الجبير - ابن حجر العسقلاني - دار الطباعة الفنية

القاهرة - نشر عبد الله هاشم اليماني - المدني •

٣ - التيسير شرح الجامع الصغير - المناوي - المكتب الاسلامي

- بيروت •

٤ - رياض الصالحين - النووي - تحقيق وتعليق الأرئووط -

ط ٧ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م - مؤسسة الرسالة - بيروت •

٥ - السنن الكبرى - البيهقي - دار الفكر - بيروت •

٦ - سنن الدارمي - دار السنة النبوية - نشر دار الكتب العلمية •

٧ - شرح النووي لصحيح مسلم - هاشم ارشاد الساري -

طبعة مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣ هـ - دار الكتاب العربي •

٨ - صحيح البخاري - انظر فتح الباري •

٩ - صحيح مسلم - تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ١٤٠٠ هـ -

١٩٨٠ م - نشر وتوزيع ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة

والارشاد بالملكة العربية السعودية •

١٠ - فتح الباري - ابن حجر العسقلاني - وبهامشه صحيح

البخاري - ط ١ - بولاق - مصر سنة ١٣٠١ هـ •

- ١١ - مختصر سنن أبي داود - تحقيق محمد حامد الفقى -
 دار المعرفة - بيروت - لبنان سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م *
- ١٢ - معالم السنن للمخطاىبى - انظر مختصر سنن أبي داود *
- ١٣ - المعتصر من المختصر من مشكل الآثار للقاضى أبى المحاسن
 يوسف بن موسى الحنفى - عالم الكتب - بيروت *
- ١٤ - الموطأ - الامام مالك - وبهامشه شرح تنوير الحوالك
 للسيوطى - دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي - مصر *
- رابعاً - الفقه :

(أ) المذهب الحنفى :

- ١ - الاختبار لتعليق المختار - عبد الله بن محمود بن مودود
 الموصلى الحنفى - ط ، المكتبة الاسلامية ، استانبول - تركيا *
- ٢ - تبين الحقائق - شرح كنز الدقائق - فخر الدين عثمان بن
 على الزيلعى الحنفى - ط ٢ مصورة عن ط ١ سنة ١٣١٢ هـ - دار
 المعرفة - لبنان *
- ٣ - المبسوط - شمس الدين السرخسى - ط ٣ - دار المعرفة
 للطباعة والنشر - بيروت *

(ب) المذهب المالكى :

- ١ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ابن رشد الحفيد - ط ٧
 سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - دار المعرفة - بيروت - لبنان *
- ٢ - الشرح الصغير - الدردير - وبلغه السالك عليه - الصاوى
 - ط - سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م - دار المعرفة للطباعة والنشر *
- ٣ - قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع - القوانين الفقهية
 - محمد بن أحمد بن جزى الغرناطى المالكى ، طبعة جديدة ومنقحة
 سنة ١٩٧٩ - دار العلم للملايين - بيروت *

(ج) المذهب الشافعى :

- ١ - الأم للإمام الشافعى - دار المعرفة للطباعة والنشر - توزيع أحمد عباس الباز - مكة .
- ٢ - المجموع شرح المهذب - التكملة الثانية - دار الفكر .

(د) المذهب الحنبلى :

- ١ - الاختيارات الفقهية - علاء الدين أبو الحسن على بن محمد بن عباس البعلى الدمشقى - تحقيق حامد النقى - مطبعة السنة المحمدية سنة ١٩٥٠ م .

(هـ) كتب فقهية عامة :

- ١ - الاجماع - ابن المنذر - ط ١ سنة ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢ - اعلام الموقعين - ابن قيم الجوزية - سنة ١٩٦٨ - مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٣ - الروضة الندية شرح الدرر البهية - صديق بن حسن بن على الحسينى القنوجى البخارى - مكتبة دار التراث - القاهرة .
- ٤ - المحلى - ابن حزم - منشورات دار الآفاق - بيروت .

(و) كتب خاصة بالفرائض :

- ١ - التحقيقات المرضية فى المباحث الفرضية - د / صالح الفوزان - ط ٢ سنة ١٤٠٠ هـ - مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .
- ٢ - العذب الفائض - شرح عمدة كل فارض - صالح بن حسن الأزهرى - ط ١ سنة ١٣٧٢ - ١٩٥٣ م - مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- ٣ - الوسيط فى أحكام التركات والمواريث - د / زكريا البرى - سنة ١٩٧٠ م - دار النهضة العربية .

خامسا - كتب لفيوية :

١ - المصباح المنير - في غريب الرافعي الكبير - أحمد بن محمد
ابن علي المقرئ الفيومي المتوفى ٧٧٠ هـ - المكتبة العلمية - بيروت
- لبنان *

٢ - المعجم الوسيط - ط ٢ سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م - مجمع
اللغة العربية - القاهرة *

كتب التراجم :

- ١ - الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي *
- ٢ - مشاهير علماء الأمصار *

* * *